



وزارة الشؤون الاجتماعية — برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الخصائص السكانية والواقع الاقتصادي والاجتماعي

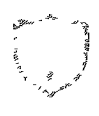
أقضية لبنان



المنية - الضنية

(محافظة الشمال)

إعداد



مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية

ومشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان

بالتعاون مع

اهداءات ٢٠٠٢
مركز دراسات و البحوث الدول النامية
أ.د/ مصطفى السيد

أقضية لبنان

الخصائص السكانية

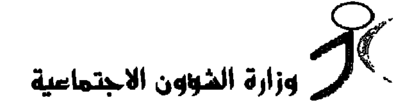
والواقع الاقتصادي والاجتماعي

قضاء المنية - الضنية

(محافظة الشمال)

2

تشكر إدارة المشروع مؤسسة فارس
على الدعم الذي وفرته من أجل إخراج
وطباعة
كتيبات الأقضية العائدة الى محافظة الشمال





أقضية لبنان

الخصائص السكانية والواقع الاقتصادي والاجتماعي

قضاء المنية - الضنية

(محافظة الشمال)

2

إعداد

مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية

ومشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان

الطبعة الأولى

بيروت ٢٠٠١

تصميم وإشراف فني: عمر حرقوص
تدقيق لغوي وتصحيح: محمد حمدان
تنضيد وتصليح: سوسن ضو
تنفيذ: محمد حاوي، محمد مجذوب.

تصدير

ثمرة التعاون بين الوزارة والجامعة

في أواخر العام ١٩٩٩، وبصفتي رئيساً للجامعة اللبنانية، وقّعت وثيقة الاتفاق بين مشروع تحسين أحوال المعيشة (وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) من جهة، ومعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية (مركز الأبحاث) من جهة ثانية، في سبيل إنتاج ستة وعشرين كتيّباً إحصائياً وتحليلياً عن الأقضية اللبنانية. واليوم، بعد مضي سنتين تقريباً، شاءت الصدف أن أقدم هذا العمل القيّم، بصفتي وزيراً للشؤون الاجتماعية.

وهذه الثمرة الطيبة التي نقدمها هي نتاج هذا التعاون الفعال.

فقد كان من ضمن أهداف هذا المشروع التأسيس لعلاقة تعاون تكاملية ومنتجة بين مؤسستين وإدارتين رسميتين معنيتين بشؤون التنمية الاجتماعية، علاقة تجمع بين ميزتي المعرفة الأكاديمية والنشاط الميداني في العمل الاجتماعي. ويشكل هذا العمل، الذي بين أيديكم، أحد ثمار هذه الرؤية وهذا التعاون الذي سنسعى لكي يغتني ويستمر ويتجاوز الثغرات.

وزير الشؤون الاجتماعية

د. أسعد دياب

تقدير

أعد هذه الكتيّبات الستة وعشرين، عن أوضاع الأقضية اللبنانية وخصائصها، فريق من الباحثين والخبراء اللبنانيين متعاونين بشكل مباشر مع نخبة من طلاب معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، ومع نخبة أخرى من موظفي مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

لقد واجه الفريق الذي أنجز هذا العمل الهام، والذي استغرق أشهراً، صعوبات عديدة في تجميع المعلومات والبيانات الإحصائية، كما في محاولة ترجمتها إلى نص مفيد وسهل وصالح للاستعمال الواسع من قبل الناشطين في مجال التنمية والتنمية المحلية. فالهدف من إنجاز هذه الكتيّبات عن أوضاع الأقضية يجمع بين البعد البحثي والمعرفي والأكاديمي وبين البعد العملي في الميدان.

إن كل من يطلع على هذه الكتيّبات سوف يلاحظ الجهد الكبير الذي بُذل في إعدادها، ومحاولة تغطية كل الموضوعات داخل كل قضاء. كما أنه سيلاحظ في الوقت نفسه أن هذا المشروع الريادي هو نقطة بداية ليس إلا، تحتاج إلى الكثير من المتابعة لاستكمال النواقص والثغرات، وتيويم البيانات بشكل دائم، وقياس المؤشرات بشكل أكثر دقة وتعبيراً. كما أنه يحتاج إلى نوع خاص من المتابعة من قبل الجهات المعنية كلها، من أجل جعل هذه البيانات تصب في تطوير التدخل التنموي لخدمة الناس وتحقيق الإنماء المتوازن.

إن وزارة الشؤون الاجتماعية ومشروع تحسين أحوال المعيشة المنبثق عنها ومعهد العلوم الاجتماعية، يتوجهون بالشكر العميق لكل الذين ساعدوا في إعداد هذه المراجع عن الأقضية اللبنانية، ونخص بالذكر كل المؤسسات الرسمية والإدارات العامة في بيروت وفي مراكز المحافظات والأقضية والبلديات، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني. كما نخص بالشكر وكالات الأمم المتحدة المختلفة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشريك الأساسي في إنجاز هذا العمل.

كما نتوجه أيضاً بالشكر إلى جميع أعضاء فريق العمل دون استثناء، والذين حرصنا على أن ترد أسماؤهم جميعاً والمهام التي قاموا بها في كل كتيّب من الكتيّبات، تقديراً لجهدهم ومساهماتهم التي لم يكن إنجاز هذا العمل ممكناً بدونها.

لقد عمل الجميع بإمكانيات محدودة ومتواضعة، ولكن نتائج هذا العمل بالغة الأهمية في تكريس التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومعهد العلوم الاجتماعية ومركز الأبحاث فيه، وهو تعاون سوف نسعى لكي يستمر في المستقبل لما فيه مصلحة البلاد. ولا شك أن هذه الكتيّبات ستشكل مرجعاً أكاديمياً لطلاب المعهد وأساتذته، كما ستشكل مرجعاً للعاملين في الميدان في مراكز الخدمات والبلديات وناشطي القطاع الأهلي.

نعمت كنعان
مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية
المنسق الوطني لمشروع تحسين أحوال المعيشة

د. محمد شيا
عميد معهد العلوم الاجتماعية
الجامعة اللبنانية

مقدمة

انطلقت فكرة إعداد هذه الكتيّبات من أسئلة ومتطلبات عملية. أثناء العمل في الميدان في مشروعات تتدرج تحت عنوان التنمية المحلية، برزت لدى المتدخلين المحليين من مراكز خدمات إنمائية تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، أو جمعيات أهلية عاملة في المناطق وعلى النطاق الوطني، حاجة إلى معلومات حديثة وشاملة عن خصائص الوسط الذي يعملون فيه، وقابلة في الوقت نفسه للمقارنة مع أوضاع المناطق الأخرى، ومع المتوسطات الوطنية للمؤشرات التنموية الأساسية.

من جهة أخرى، فإن إدارة معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، وأساتذته وطلابه، طالما بحثوا في كيفية ردم الهوة بين النظري والتطبيقي، وبين الهم البحثي والمعرفي والهم الاجتماعي، وبين الدراسة وسوق العمل. وكانت الإجابات تدور دائماً حول أفكار من نوع دور الجامعة التنموي في المجتمع، والتكامل بين الأكاديمي والنشاط الميداني، وكيفية توجيه أبحاث الطلاب نحو مسائل تشكل أولوية حقيقية بالنسبة للبنان ومجتمعه.

هكذا تلاقت الأفكار والتصورات، وتقاطعت في تجربة رائدة تتجاوز مجرد إنتاج عدد معين من الكتيّبات إلى ما هو أبعد. فمن خلال العقد الموقّع بين مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان ومركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية، أمكن أولاً بناء شراكة عمل بين وزارة الشؤون الاجتماعية والجامعة اللبنانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى المركزي. كما أن آلية العمل التي وضعت لتنفيذ المشروع، أي لإعداد الدراسات، كرست هذه الشراكة على المستوى اللامركزي. فطُلب إلى أساتذة المعهد المنتشرين في فروعه الخمسة الإشراف على إعداد الدراسات عن الأقضية المحيطة بفرعهم، كما طُلب إليهم الاستعانة بطلابهم وبالعاملين في مراكز الخدمات الإنمائية في المناطق في تجميع المعلومات. وكان الهدف من هذه الآلية متعدداً، بينها لفت نظر الطلاب إلى إمكانية القيام ببحوث ذات صلة مباشرة بمتطلبات العمل التنموي في المناطق، ومن محاولة إطلاق علاقة تكامل أكثر وثوقاً بين فروع معهد العلوم الاجتماعية في المناطق والدائرة الإقليمية لوزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز الخدمات المنتشرة في المناطق.

لقد أسس هذا المشروع لإمكانية علاقة من هذا النوع. ولكننا لا نريد المبالغة: فما أسسنا له هو إمكانية بناء علاقة من هذا النوع، ويتطلب قيامها فعلياً إرادة وخطوات عملية من الطرفين لتحديد مضمون العمل المشترك الممكن، وكيفية استمراره.

تشكل هذه الكتيّبات الستة وعشرون عن الأقضية اللبنانية دراسات «مونوغرافية» تغطي، عبر أحد عشر فصلاً، معظم المعطيات والمحددات التي يتميز بها كل قضاء من هذه الأقضية.

وإذا كان الهدف الأساسي منها هو العرض والتوصيف، فهي تشتمل إضافة إلى ذلك على إضاءات واستنتاجات حول إمكانات معالجة التفاوتات والحاجات في كل قطاع من قطاعات الحياة في الأقضية. وبهذا تكون هذه الكتيّبات مادة أولية وأساسية لكل احتمال تدخل مستقبلي، على طريق الإنماء المتوازن للمناطق اللبنانية. فهذا الإنماء بحاجة ماسة لهذه التشخيصات المعروضة في هذه الكتيّبات، لكي يصبح التدخل الإنمائي قابلاً للتجسيد العملي.

وإذا كانت هذه المعطيات القطاعية تغطي أحوال كل قضاء بشكل عام، فالقارئ المتفحص لها،

سواء كان مسؤولاً في القطاع الرسمي أو الأهلي أو الدولي، سوف يلاحظ مدى ترابط هذه المعطيات داخل كل قضاء وما بين الأقضية ومدى تأثرها المتبادل في السلب والإيجاب، وسوف يستنتج بالمقابل أن إمكانات التدخل التي تتيحها في أي قطاع يستتبع إمكانات للتدخل في قطاع آخر، وهكذا دواليك.

ولا شك أن هذا العمل تشوبه شوائب على صعيد المعطيات والمعلومات، كما كل عمل إحصائي من هذا النوع. ولكن هذه الشوائب والنواقص لا تعطل الغاية الأساسية منه، وهي الإضاءة على إمكانات التدخل في كل قطاع داخل كل قضاء، إن لم يكن وفي إحيان كثيرة داخل المدن والبلدات. وهو العمل الأول في لبنان على هذا المستوى من الشمول الجغرافي والتفصيل القطاعي. أما عن تجاوز النواقص، فنحن نريد لهذه الكتيّبات أن تكون نقطة انطلاق لعملية رصد ومراقبة مستمرة من خلال عمل مراكز الخدمات، ومن خلال الأبحاث الميدانية التي يقوم بها طلاب المعهد كل سنة كمواد عضوية ضمن منهاجهم الدراسي، بحيث تكون نتيجة هذا الجهد تصحيح الأخطاء، وتبويم البيانات، والتفرع بالدراسة إلى مستوى القرى والبلدات، وإعادة إصدار نسخ محسّنة عن الكتيّبات، من خلال الأطروحات الجامعية أو تقارير وزارة الشؤون الاجتماعية.

إن هذه الكتيّبات تتضمن المعلومات الإحصائية المجمعة من مصادر متنوعة منذ منتصف التسعينات حتى عام ٢٠٠٠. وقد استند الأساتذة في إعداد هذه الكتيّبات إلى نحو ٤٠ مرجعاً عاماً تغطي الفصول الأحد عشر، وإلى قاعدة البيانات الخاصة بمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٦، والتعداد الشامل للمباني والمؤسسات الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٦، باعتبارهما المصدرين الإحصائيين الوطنيين الأساسيين. وكان هناك بالتأكيد مصادر مكملة مركزية ومحلية جمعت من الوزارات والدوائر والمحافظات والقائمقاميات وذوي العلاقة الآخرين.

إن ثمار هذا العمل يتم وضعها منذ الآن بتصرف أصحاب القرار المتنوعين، من إدارات رسمية (كالبلديات والاتحادات البلدية، القائمقاميات، المحافظات، الوزارات والنواب والأحزاب السياسية) ومؤسسات أهلية والمؤسسات الدولية المعنية، وبتصرف أصحاب القدرات البشرية والمشروعات الاستثمارية في القطاع الخاص اللبناني والعربي والدولي، علّها تكون مادة مفيدة للتدخل التنموي المستقبلي.

أديب نعمة
مدير مشروع
تحسين أحوال المعيشة في لبنان

د. نبيل سليمان
رئيس مركز الأبحاث
في معهد العلوم الاجتماعية
الجامعة اللبنانية

فريق عمل إنتاج كتيّب قضاء المنية - الضنية

التنسيق العام:

د. نبيل سليمان	مدير مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية

د. مظهر الحركة	مشروع تحسين أحوال المعيشة

الإعداد والصياغة:

د. فريدريك معتوق،الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الثالث

شارك في جمع المعلومات:

يسرى حامد،	مركز الخدمات الإنمائية - سير الضنية

مراجعة بيانات ومعلومات:

نبيلة الصاري

المحتويات

الفصل الأول

الموقع الجغرافي والإدارات العامّة

١-١ الموقع في المحافظة[1]:

يقع قضاء المنية-الضنية بين أقضية شمالية أربعة أخرى، هي قضاء عكار شمالاً، وقضاء بشري جنوباً، وقضاء زغرتا-الزاوية غرباً وقضاء طرابلس شمالاً — غرباً. كما أنه يلامس هذا القضاء شرقاً قضاء الهرمل التابع لمحافظة البقاع.

١-٢ البلدات المحاذية لحدود القضاء[2]:

على حدود القضاء الغربية تقع قرى زغرتغرين وكهف الملّول ودير نبوح. على حدود القضاء الشمالية تقع قرى الريحانية والروضة وبحنين. على حدود القضاء الشمالية-الغربية تقع مدينة المنية. كما أن قضاء المنية-الضنية مفتوح، ساحلاً، على البحر الأبيض المتوسط. يفصل بين قضاء عكار وقضاء المنية-الضنية، نهر البارد.

١-٣ مركز القضاء[3]:

بحسب ما ينص عليه قانون إنشاء قضاء المنية-الضنية (رقم٢٧٢، تاريخ٢٣/١١/١٩٩٣)، فإن مركز القضاء هو:

- المنية: من أول تشرين الأول لغاية ٣١ آذار.
- سير: من أول نيسان لغاية ٣٠ أيلول.

١- مصلحة الزراعة، مركز محافظة لبنان الشمالي (السرايا)

٢- المصدر السابق

٣- المصدر السابق

تبعد سير عن مركز المحافظة، طرابلس، مسافة ٢٧كلم. أما المنية فتبعد عن طرابلس ١٥كلم، وعن العاصمة بيروت ٩٦كلم، وعن أقرب مدينة سورية لها، وهي طرطوس، مسافة ٦٠كلم.

١-٤ مساحة القضاء[١] :

تبلغ مساحة قضاء المنية-الضنية ٣٥٩١٥هكتاراً. ومعظم أراضي هذا القضاء صالحة للاستثمار الزراعي، لوفرة الينابيع فيها ولخصب تربتها. فقط مناطق الجرد العالي، والتي تصل إلى جبال المكمل في أعالي السلسلة الغربية والقرنة السوداء، هي مناطق صخرية وشبه جرداء لا يقصدها سوى الرعيان. يبلغ عدد قرى قضاء المنية-الضنية ٥٣ قرية.

١-٥ الطبيعة الجغرافية والمناخية[٢] :

في قضاء المنية-الضنية ثلاث مناطق مناخية مختلفة. فعند البوّابة البحرية للقضاء، عند الساحل، تقع منطقة الهضاب المتوسطية المائلة للبرودة. أما في داخل القضاء ووسطه فتقع منطقة السهل الشمالي المائل للبرودة. في أعالي القضاء، وعلى الحدود مع قضاءي بشرّي والهرمل تقع منطقة قمم السفوح العالية الباردة.

١-٦ قرى القضاء[٣] :

قرى قضاء المنية-الضنّية هي:
البدّاوي، المنية، الريحانية، بحنين مزرعة أرطوسه، النبي يوشع، مركبتا، تربل، برج اليهودية، دير عمار، سير، كفربنين، الحازمية، مراح السفيرة، طاران، نمرين وبكوره، بيت الفقس وعين التينة، عزقي، بقرصونه القطين، حواره، إيزال عاصون، كهف الملول، عيمار، الخرنوب، السفيرة، كرم المهر،

١- مصلحة الزراعة، مركز محافظة لبنان الشمالي (السرايا)
٢- مصلحة الأرصاد الجوية.
٣- مصلحة الزراعة، مركز محافظة جبل لبنان الشمالي (السرايا)

بطرماز، دير نبوح، مراح السريج، بقاع صفرين، كفرحبو، القمامين، الواطية وحرف الصياد، بيت حاويك، قزحيا ودبعل، حقل العزيمة، قرصينا، بحديتا، زعر، بتغرين وبتحلين، مزرعة القرين، بخعون، كفرشلان، بشناتا، مزرعة كتران، عصيموت، عين الصفصافة، جورة الخوري، أفقا، مربين، فرجة، شالوط، الروضة، وادي النحلة.

١-٧ الإدارات العامة والمؤسسات الحكومية[1] :

على الرغم من صدور قانون إنشاء قضاء المنية-الضنيّة منذ ٦سنوات لم يعيّن بعد قائمقام لهذا القضاء. فأرض القائمقامية موجودة في سير لكن البناء لم يشيَّد عليها بعد، إلاّ ان الأمر لم يمنع من وجود بعض المؤسسات الرسمية الأخرى نذكر منها:

❖ في المنية: مكتب مصلحة المياه، مركز صحّي، مركز البريد والهاتف، مركز فصيلة الدرك (ولا زال تابعاً حتى الآن لمركز فصيلة طرابلس)، مأموريّة نفوس (تابعة أيضاً لطرابلس في الوقت الحاضر)، محكمة يعمل فيها قاضٍ منفرد، كما أن هناك محكمة شرعية إسلامية في المنية.

❖ في سير: مكتب مصلحة المياه، مركز بريد وهاتف، مأمورية نفوس، مركز فصيلة درك سير، محكمة يعمل فيها قاضٍ منفرد، مكتب كهرباء لبنان. في سير أيضاً محكمة شرعية إسلامية. ويوجد في بخعون مركز صحّي. في السفيرة يوجد أيضاً مخفر للدرك (سرية زغرتا). في المنية وسير أخيراً مراكز للخدمات الإنمائية (وزارة الشؤون الاجتماعية).

١- سجلات مركز محافظة لبنان الشمالي - طرابلس (السرايا)



الخصائص الديموغرافية

٢-١ عدد السكان:

يتوزّع المقيمون في قضاء المنية-الضنيّة على النحو الآتي:

الجنسية	العدد	النسبة
لبناني	٩٥٣١٣	٩٨،٧٪
غير لبناني	١٢٧٨	١،٣٪
المجموع	٩٦٤١٨	١٠٠٪

(المصدر: مسح المعطيات).

نشير هنا إلى الكثافة السكانية علماً أن هناك بعد الحرب نسبة نزوح قليلة إلى طرابلس.

٢-٢ الأعمار حسب توزيع السكان والجنس:

يتوزّع المقيمون في قضاء المنية-الضنيّة، بحسب الجنس والفئة العمرية، على النحو الآتي:

المقيمون في القضاء بحسب الجنس والفئة العمرية

المجموع		أنثى		ذكر		
٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	
٣٦،٨٢	٣٥٥٠٦	٣٦،١٣	١٦٩٨٨	٣٧،٤٩	١٨٥١٨	٠-١٤
٣١،١٩	٣٠٠٧٦	٣١،١٥	١٤٦٤٨	٣١،٢٣	١٥٢٤٨	١٥-٢٩
٢٧،٤١	٢٦٤٢٩	٢٨،٠٧	١٣١٩٩	٢٦،٧٨	١٣٢٣٠	٣٠-٦٤
٣،٥٠	٣٣٧٣	٣،٥٣	١٦٦١	٣،٤٧	١٧١٢	٦٥-٧٩
١	٩٦٢	١،٠١	٤٧٦	٠،٩٨	٤٨٦	٨٠ +
٠،٠٧	٧١	٠،١١	٥١	٠،٠٤	٢٠	لا جواب
١٠٠	٩٦٤١٧	١٠٠	٤٧٠٢٣	١٠٠	٤٩٣٩٤	المجموع

المصدر: مسح المعطيات

نلاحظ هنا أن ثلث عدد السكان هم من فئة ٠-١٤ أي عناصر فتية غير منتجة والثلث من العناصر الشبابية المنتجة، علماً أن عدد الذكور يتساوى مع عدد الإناث وهناك قليل من كبار السن. وربما يعود ذلك لقلة الرعاية الصحية كما أن التوزيع العمري للجنسين متقارب جداً.

٢-٣ الأسر، حجمها، العزوبيّة:

يبلغ مجموع عدد الأسر في قضاء المنية — الضنيّة ١٦٩٤٧ أسرة تتوزّع كالآتي:

توزع الأسر بحسب حجم الأسرة

حجم الأسرة	%	العدد
فرد واحد	٤،٣٦	٧٣٩
فردان	٩،٨٠	١٦٦١
٣ أفراد	١٠،٦٤	١٨٠٣
٤ أفراد	١١،٥٤	١٩٥٥
٥ أفراد	١٤،٤١	٢٤٤١
٦ أفراد	١٣،٩٩	٢٣٧٠
٧ أفراد	٩،٦٨	١٦٤١
٨ أفراد	٩،٢٦	١٥٧٠
٩ أفراد	٦،٤٦	١٠٩٤
١٠ أفراد	٩،٨٦	١٦٧١
المجموع	١٠٠	١٦٩٤٧

المصدر مسح المعطيات

أما متوسط حجم الأسرة في القضاء فيبلغ ٥,٦٩. وهو ثاني أعلى متوسط في محافظة الشمال بعد قضاء عكار.

في ما يتعلّق بالوضع الاجتماعي لسكّان المنية-الضنيّة، يبيّن لنا المصدر نفسه ما يأتي:

* تبلغ نسبة العزوبيّة بين الذكور، بين ١٥ و١٩سنة، ٩٩,٥ في المائة. أما بين الإناث فتبلغ ٩٤,١ في المائة. أي أن الزواج المبكر منتشر نسبياً في قضاء

المنية-الضنيّة، بخاصة عند الإناث.

- تبدأ نسبة العزوبية بالهبوط عند الإناث بين ٢٠ و٢٤سنة، في حين أنها لا تبدأ بالهبوط عند الذكور سوى بين ٢٥ و٢٩سنة. مما يعني أن متوسط سنّ الزواج عند الإناث هو أدنى منه عند الذكور.

نسبة العزوبيّة العامة في القضاء تظهر على الشكل الآتي:

- ذكور: ٤٨,٤٪
- إناث: ٣٩,٨٪

أما نسبة المتزوجين في القضاء فهي، عند فئة ١٥سنة وما فوق:

- ذكور: ٤٨,٧٪ (+١٪ متعدّد الزوجات + ١٪ أرامل)
- إناث: ٥٢,٨٪ (+٦,٨٪ أرامل)

٢-٤ المنشأ حسب الهوية والجنس:

يتوزّع المقيمون في قضاء المنية-الضنيّة على النحو الآتي:

الجنسية	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
لبنانيون	٤٨٧٣٥	٩٨،٦٧	٤٦٣٩٥	٩٨،٦٦	٩٥١٣١	٩٨،٦٧
جنسيات عربية	٦٣٨	١،٢٩	٥٥٧	١،١٨	١١٩٥	١،٢٤
جنسيات آسيوية			١٠	٠،٠٢	١٠	٠،٠١
جنسيات أوروبية			٢٠	٠،٠٤	٢٠	٠،٠٢
جنسيات أميركية			٢٠	٠،٠٤	٢٠	٠،٠٢
جنسيات غير ذلك	٢٠	٠،٠٤	٢٠	٠،٠٤	٤١	٠،٠٤
المجموع	٤٩٣٩٤	١٠٠	٤٧٠٢٣	١٠٠	٩٦٤١٧	١٠٠

المصدر مسح المعطيات

٢-٥ الهجرة:

توزّع المهاجرين من أفراد الأسرة بدءاً من منتصف ١٩٩٢ وما بعد بحسب بلد الهجرة والسبب الرئيسي للهجرة.

توزع المهاجرين بحسب بلاد الهجرة والسبب الرئيسي للهجرة

البلد	العمل		الزواج		الالتحاق بأحد أفراد الأسرة		الدراسة		غير ذلك		لا جواب		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
دول عربية أخرى	٣٧٥	١٠٠											٣٧٥	١٠٠
أوروبا الغربية							٣٠	١٠٠					٣٠	١٠٠
أوروبا الشرقية							٤١	١٠٠					٤١	١٠٠
أميركا الشمالية			١٠	١٠٠									١٠	١٠٠
أميركا الجنوبية	١٠	٥٠			١٠	٥٠							٢٠	١٠٠
أوستراليا	٣٠	٢٥	٥١	٤١،٦٧	١٠	٨،٣٣	٢٠	١٦،٦٧	١٠	٨،٣٣			١٢٢	١٠٠
غير المبين											٤١	١٠٠	٤١	١٠٠
المجموع	٤١٥	٦٥،٠٨	٦١	٩،٥٢	٢٠	٣،١٧	٩١	١٤،٢٩	١٠	١،٥٩	٤١	٦،٥٣	٦٣٨	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات

يتبيّن لنا من خلال هذا الجدول التفصيلي (مصدره: مسح المعطيات) أن وجهة الهجرة الأولى والأساسية في ما يتعلّق بالبحث عن العمل، هي البلدان العربية، تأتي بعدها، ولكن مع فارق كبير، أوستراليا. في المرتبة الثالثة تأتي بلدان أميركا الجنوبية.

أما في ما يتعلّق بالزواج، فإن وجهة الهجرة الأولى بالنسبة إلى شباب القضاء فهي أوستراليا. حيث يحاول المهاجرون من المنية-الضنيّة عدم عقد زيجات مع الأستراليات لاختلاف العادات والتقاليد والانتماء الديني.

في ما يتعلق بوجهة الهجرة الموقتة بهدف متابعة الدراسة فيبدو أن الخيار الأول هو بلدان أوروبا الشرقية (بلغاريا ورومانيا خاصة) تليها بلدان أوروبا الغربية، الأرفع كلفة معيشية بالنسبة إلى طلاّب القضاء وأهلهم.

الفصل الثالث

السكن وخصائصه

٣-١ أنواع المسكن[١] :

تتوزّع المساكن في قضاء المنية-الضنيّة على النحو الآتي:

	العدد	النسبة
سكن مستقل	٤٦٢٩	٪٢٧،٣
شقة في مبنى	١٢٢٥٧	٪٧٢،٣
غير ذلك	٦١	٪٠،٤
المجموع	١٦٩٤٧	٪١٠٠

المصدر مسح المعطيات

يظهر لنا هذا الجدول ان شكل السكن في مبنى متعدّد المساكن هو الغالب في القضاء، حيث إن المساكن المستقلّة لا تشكّل سوى ربع نسبة المساكن العامة. ويعود ذلك لزحف الصيغة السكنية المدينية باتجاه الأرياف ولتفضيل الناس لها طبقًا لتراجع الأسرة الممتدّة وحلول الأسرة النواتيّة مكانها في البيئة الاجتماعية العامة لسكان القضاء.

٣-٢ أشكال الحيازة[٢] :

يتوزّع سكّان هذه المساكن على أشكال الحيازة الآتية:

	شقة في مبنى		مسكن مستقل		مسكن غير ذلك		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
المسكن بأكمله ملك الأسرة	٩٧٨٦	٧٩،٨٣	٣٩٦١	٨٥،٥٦	٢٠	٣٣،٣٣	١٣٧٦٧	٨١،٢٣
حصة من المسكن ملك الأسرة	٣٥٥	٢،٨٩	١١١	٢،٤١			٤٦٦	٢،٧٥
المسكن بالإيجار	١٢٠٥	٩،٨٣	١٢٢	٢،٦٣	٢٠	٣٣،٣٣	١٣٤٧	٧،٩٥
غير ذلك	٩١٢	٧،٤٤	٤٣٦	٩،٤١	٢٠	٣٣،٣٣	١٣٦٨	٨،٠٧
المجموع	١٢٢٥٧	١٠٠	٤٦٢٩	١٠٠	٦١	١٠٠	١٦٩٤٧	١٠٠

المصدر مسح المعطيات

١- مسح المعطيات المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن - ١٩٩٦ - وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للسكان.

٢- المرجع السابق

يفضّل سكان القضاء امتلاك المسكن على استئجاره بفارق كبير في النسب، فالمثل الريفي يقول: من لا بيت له، لا شيء له.

٣-٣ كثافة الإشغال[١] :

تتوزّع الأسر في قضاء المنية-الضنيّة، بحسب عدد غرف المسكن وعدد أفراد الأسرة، على النحو الآتي:

١- مسح المعطيات المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن - ١٩٩٦ - وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للسكان.

عدد غرف المسكن وعدد أفراد الأسرة

عدد الأفراد	غرفة واحدة		غرفتان		ثلاث غرف		أربع غرف		خمس غرف		ست غرف أو أكثر		غير معين/مسكن غير ذلك	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
فرد واحد	١٠١	٢٢،٢٢	٢٤٣	١٠،٤٣	١٨٢	٣،٠٧	١٤٢	٢،٥٩	٣٠	١،٧٤	٢٠	٢،٥	٢٠	٣٣،٣٣
فردان	٩١	٢٠،٠٠	٣٠٤	١٣،٠٤	٦٧٩	١١،٤١	٤٥٦	٨،٣٣	٥١	٢،٩١	٨١	٨،٦٠		
٣ أفراد	٧١	١٥،٥٦	٣١٤	١٣،٤٨	٧٠٩	١١،٩٣	٤٣٦	٧،٩٦	١٨٢	١٠،٤٧	٧١	٧،٥٣	٢٠	٣٣،٣٣
٤ أفراد	٦١	١٣،٣٣	٢٧٤	١١،٧٤	٣٧٩	١٢،٤٤	٥٣٧	٩،٨١	٢٣٣	١٣،٢٧	١١١	١١،٨٣		
٥ أفراد	٣٠	٤،٤٤	٢٦٣	١١،٣٠	٨٤١	١٤،١٤	٧٨٠	١٤،٢٦	٣٦٥	٢٠،٩٣	١٦٢	١٧،٢٠		
٦ أفراد	٢٠	٦،٦٧	٢١٣	٩،١٣	٨٦١	١٤،٤٨	٨١٠	١٤،٨١	٣٢٤	١٨،٦٠	١٣٢	١٣،٩٨	١٠	١٦،٦٧
٧ أفراد	٣٠	٦،٦٧	٢٠٣	٨،٧٠	٥٧٧	٩،٧١	٥١٧	٩،٤٤	١٧٢	٩،٨٨	١٣٢	١٣،٩٨	١٠	١٦،٦٧
٨ أفراد	٣٠	٦،٦٧	٢٥٣	١٠،٨٧	٤١٥	٦،٩٨	٦٦٩	١٢،٢٢	١٣٢	٧،٥٦	٧١	٧،٥٣		
٩ أفراد	١٠	٢،٢٢	٩١	٣،٩١	٣٦٥	٦،١٣	٤٧٦	٨،٧٠	٨١	٤،٦٥	٧١	٧،٥٣		
١٠ أفراد أو أكثر	١٠	٢،٢٢	١٧٢	٧،٣٩	٥٧٧	٩،٧١	٦٤٨	١١،٨٥	١٧٢	٩،٨٨	٩١	٩،٦٨		
المجموع	٤٥٦	١٠٠	٢٣٣٠	١٠٠	٥٩٤٦	١٠٠	٥٤٧٠	١٠٠	١٧٤٢	١٠٠	٩٤٢	١٠٠	٦١	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات

يبيّن لنا هذا الجدول التفصيلي أن المساكن التي تضم ثلاث وأربع غرف هي الأكثر انتشاراً في القضاء، كما أن نسبة الأسر المكونة من ٧ أو ٨ أو ٩ أفراد تسكن بيوتاً مؤلفة من غرفة أو غرفتين أو ثلاث وهذا يدل على تدني مستوى المعيشة.

٣-٤ التجهيزات السكنيّة[1] :

في ما يتعلّق بجهاز التلفزيون بيّنت دراسة قام بها معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية-الفرع الثالث، سنة ١٩٨٢، أنه منذ ذلك الحين، كانت قد بلغت نسبة امتلاك هذه الآلة، في كل مسكن من مساكن القضاء، نسبة ٩٩,٥ في المائة.

٣-٥ الخدمات المتعلّقة بالمسكن[2] :

في ما يتعلّق بشبكة المياه التي يستفيد أو لا يستفيد منها المسكن، يفيدنا المصدر[1] نفسه بالآتي في ما يخص قضاء المنية — الضنيّة:

الاتصال بشبكة المياه

المصدر	شقة في مبنى		مسكن مستقل		مسكن غير ذلك		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الشبكة العامة للمياه	٨١٨٥	٦٦،٧٨	٢٤١١	٥٢،٠٨	٢٠	٣٣،٣٣	١٠٦١٦	٦٢،٦٤
الشبكة العامة وبئر إرتوازي معاً	٨٢١	٦،٦٩	٢٣٣	٥،٠٣			١٠٥٤	٦،٢٢
الشبكة العامة وبئر إرتوازي	٢٤١١	١٩،٦٧	١٥٦٠	٣٣،٧٠			٣٩٧١	٢٣،٤٣
المسكن غير موصول بشبكة مياه	٨٤١	٦،٨٦	٤٢٥	٩،١٩	٤١	٦٦،٦٧	١٣٠٧	٧،٧١
المجموع	١٢٢٥٧	١٠٠	٤٦٢٩	١٠٠	٦١	١٠٠	١٦٩٤٧	١٠٠

(المصدر مسح المعطيات).

- ❖ يستفيد ثلثا سكان القضاء من الشبكة العامة للمياه.
- ❖ إلاّ ان نسبة المساكن التي لا تستفيد من هذه الشبكة العامة والتي هي مضطّرة للاعتماد على طاقتها الذاتية فهي مرتفعة جداً.
- ❖ وكذلك هي مرتفعة جداً نسبة المساكن التي ليست موصولة بأي شبكة مياه. علماً أن القضاء معروف بغزارة ينابيعه وكثافتها. ففي غياب شمول شبكات المياه عموم القرى، يرى الأهلون أنفسهم مضطرين للجوء إلى حفر مكثف للآبار الإرتوازية، حلاً لمشكلتهم.

١- دراسة لطلاب معهد العلوم الإجتماعية - الجامعة اللبنانية - الفرع الثالث (١٩٨٢)

٢- مسح المعطيات المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن - ١٩٩٦ - وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للسكان

أما في ما يتعلق بوسيلة الصرف الصحّي المعتمدة في مساكن قضاء المنية-الضنيّة، فيفيدنا المصدر[1] نفسه بالمعطيات الآتية:

وسيلة الصرف الصحي

الوسيلة	شقة في مبنى		مسكن مستقل		مسكن غير ذلك		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
شبكة مجاري عامة	٥١١٦	٤١،٧٤	٩١٢	١٩،٦٩	١٠	١٦،٦٧	٦٠٣٧	٣٥،٦٢
جورة صحية	٥٢٤٧	٤٢،٨١	٢٥٣٣	٥٤،٧٠	٢٠	٣٣،٣٣	٧٨٠٠	٤٦،٠٣
مجاري مكشوفة	١٠٦٤	٨،٦٨	٧٥٠	١٦،١٩	١٠	١٦،٦٧	١٨٢٣	١٠،٧٦
وسيلة صرف صحي غير ذلك	٧٧٠	٦،٢٨	٣٤٤	٧،٤٤			١١١٤	٦،٥٨
لا يوجد صرف صحي للمسكن	٦١	٠،٥٠	٩١	١،٩٧	٢٠	٣٣،٣٣	١٧٢	١،٠٢
المحموع	١٢٢٥٧	١٠٠	٤٦٢٩	١٠٠	٦١	١٠٠	١٦٩٤٧	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات

- الجورة الصحيّة هي وسيلة الصرف الصحي الأكثر اعتماداً في مساكن قضاء المنية-الضنيّة، الأمر الذي يشير إلى ضعف المبادرات الرسمية والعامة في هذا السياق.

فالقضاء بحاجة ماسة لشبكة مجاري عامة شاملة وجديرة بتغطية كل القضاء وليس ثلثه فقط كما هي الحال حالياً.

- كما أن المجاري المكشوفة، والمنتشرة بنسبة ١٠,٧٦ في المائة من المساكن تشكل خطراً صحياً وبيئياً أكيداً.

٣-٦ مشاكل المسكن[2] :

يفيدنا المصدر نفسه، في ما يتعلق بمتوسط حجم الأسرة (والذي يبلغ ٥,٦٩ أفراد للأسرة الواحدة في قضاء المنية — الضنيّة) حسب درجات الإشباع في ميدان المسكن، بالمعطيات الآتية:

١- مسح المعطيات المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن - ١٩٩٦ - وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للسكان.

٢- المصدر السابق

درجات الإشباع	متوسط حجم الأسرة
- متدنية	٧،٤٦
- متوسطة	٥،٤٦
- عالية	٣،٧٨

تجدر الإشارة هنا إلى أن متوسط حجم الأسرة، في مساكن الأسر غير الميسورة والتي تعاني من درجات إشباع متدنية، يبلغ ٧,٤٦. وهذه من دون شك نسبة مرتفعة تزيد من صعوبات العيش المشترك بسبب اكتظاظ المسكن.

٣-٧ الضنية-المنية في نتائج الاحصاء الشامل للمباني والمؤسسات:

إحصاء المباني والمؤسسات[١] :

عام ١٩٩٦، نفذت إدارة الإحصاء المركزي تعداداً شاملاً للمباني والمؤسسات في لبنان، نشرت نتائجه تباعاً في العامين الآتيين. ويتيح هذا الإحصاء الشامل تحديد عدد الأبنية والمؤسسات، وخصائصها، ونوع النشاط الاقتصادي، والمساحات، والوضع القانوني... الخ، وفق معايير موحدة في كل الأقضية اللبنانية، مما يتيح إجراء المقارنات في ما بينها، وبين النسب المقابلة على صعيد المحافظة، وعلى الصعيد الوطني. وهذه البيانات متوفرة على مستوى القضاء، وعلى مستوى تقسيمات فرعية خاصة بالقضاء، يشار إليها في حينه.

الضنية-المنية، النتائج العامة والمناطق الفرعية[٢] :

قسم الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات قضاء الضنية-المنية إلى منطقتين فرعيتين هي الضنية-المنية العليا والساحلية. واستناداً إلى نتائج الإحصاء المشار اليه، تبين أن عدد المباني في الضنية-المنية يبلغ ١٧٤٢٢ مبنى، وهي تحتوي على ٥٦٦١ مؤسسة. ويبلغ إجمالي عدد الوحدات فيها ٣٧٦١٧ وحدة مبنًى لشتى الاستعمالات.

١- مسح المعطيات المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن - ١٩٩٦ - وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للسكان.

٢- الضنية - المنية في نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، دراسة صادرة عن مديرية الإحصاء المركزي (١٩٩٦)

وبذلك تضم الضنية-المنية ١٦٪ من إجمالي المباني في الشمال، و٤,٣٪ من مباني لبنان. مقابل ١٢,٨٪ من المؤسسات الشمالية، و٢,٨٪ من مؤسسات لبنان؛ و١٤,٨٪ من إجمالي الوحدات في الشمال، و٢,٦٪ من إجمالي الوحدات في لبنان. وتتوزع هذه النسب على المناطق الفرعية في الضنية-المنية حسب الجدول الآتي:

المباني والمؤسسات في الضنية - المنية حسب المناطق الفرعية ومقارنة مع الشمال ولبنان

المناطق الفرعية	المباني		المؤسسات		الوحدات	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
الضنية - المنية	١٧٤٢٢	١٠٠	٥٦٦١	١٠٠	٣٧٦١٧	١٠٠
الساحلي	٧٧٠٣	٤٤،٢	٣٠٤٢	٥٣،٧	١٧٠٠٤	٤٥،٢
الأعلى	٩٧١٩	٥٥،٨	٢٦١٩	٤٦،٣	٢٠٦١٣	٥٤،٨
الشمال	١٠٧٢٦٨	–	٤٤٢٩٤	–	٢٥٤٥١٤	–
لبنان	٥١٨٨٥٨	–	١٩٨٤٣٦	–	١٤٥٦٣٧٩	–

المصدر محافظة لبنان الشمالي في عام ١٩٩٦ (نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات)

وقد صنف الإحصاء وحدات المباني حسب وجهة الاستعمال إلى وحدات تستخدم للسكن، أو للسكن والعمل، أو للعمل، أو وحدات غير مصنفة. وقد تبين أن حوالى ٧١,٠٪ من الوحدات تستخدم للسكن، في حين تستخدم ٢٧,٧٪ منها للعمل. ويلاحظ أن نسبة الوحدات المخصصة للسكن والعمل معا متدنية، ولا تتجاوز ٤٢,٠٪. ولا تختلف هذه النسب عموماً عن النسب المقابلة على مستوى محافظة الشمال.

وحدات المباني في الضنية-المنية حسب وجهة الاستعمال

		للسكن	سكن وعمل	لغير السكن	غير مصنف	مجموع
الضنية-المنية	عدد	٢٢٦٨٤	١٥٩	١٠٤٢٤	٣٥٠	٣٧٦١٧
	%	٧٠،٩٤	٠،٤٢	٢٧،٧١	٠،٩٣	١٠٠
الشمال	عدد	١٧٧٩٦١	١٣١٧	٧٦٤١٧	١٨١٩	٢٥٧٥١٤
	%	٦٩،١	٠،٥	٢٩،٧	٠،٧	١٠٠
لبنان	عدد	١٠٦١٨٤٥	٢٩٨٦	٣٨٧٤٩٨	٤٠٥٠	١٤٥٦٣٧٩
	%	٧٢،٩١	٠،٢١	٢٦،٦١	٠،٢٨	١٠٠

المصدر. محافظة لبنان الشمالي في عام ١٩٩٦ (نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات)

وحدات السكن: وجهة الاستعمال وتوفر الخدمات:

بينت نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات أن ٧١,٤٪ من الوحدات المخصصة للسكن في الضنية-المنية هي مساكن أساسية، وحوالى ٥,٩٪ هي مساكن ثانوية، في حين تبلغ نسبة الشغور ١٨٪.

وحدات السكن في الضنية - المنية حسب وجهة الاستعمال

		أساسي	ثانوي	شاغر	لا جواب	مجموع
الضنية-المنية	عدد	١٩١٧٣	١٥٨٩	٤٨٣٨	٧٦٤	٤٦٢٩٥
	%	٧١،٤٣	٥،٩٢	١٨،٠٢	١،٦	١٠٠
الشمال	عدد	١٣٩٩٥٤	١٠٠٦٧	٢٢٩٢٠	١٧٣٢	١١١٣٤٢
	%	٧٨،٠٧	٥،٦٢	١٢،٧٨	١،٥٦	١٠٠
لبنان	عدد	٧٩١٩٥٨	٦٥٩٦٧	١٨٢٧٩٨	٢٧١٠٨	١٠٦٤٨٣١
	%	٧٤،٣٧	٥،٩١	١٧،١٧	٢،٥٥	١٠٠

المصدر: محافظة لبنان الشمالي في عام ١٩٩٦ (نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات)

أخيراً، وفي ما يتعلق بتوفر الخدمات الأساسية في المباني، تسجل تفاوتات هامة بين الضنية-المنية والشمال ولبنان في أكثر من مجال. ويعرض الجدول الآتي مقارنة توفر هذه الخدمات على المستويات الثلاثة المشار إليها:

توفر الخدمات في مباني الضنية - المنية

نوع الخدمات	الضنية-المنية		الشمال		لبنان	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
مصعد	٠،٣	٩٨،٧٣	١،٩١	٩٦،٨٤	٤،٧٧	٩٤،٢٤
موقف سيارات	٣،٩	٨٩،٧٩	١٤،٦٧	٨٤،١٤	٢٧،٦٢	٧١،٤٢
بواب أو حارس	١	٩٨،٠٩	١،٩٨	٩٦،٨٤	٤،١٦	٩٤،٨٨
مولد كهرباء	٤،٦١	٩٤،٤٢	٧،٥٩	٩١،١٦	٩،١٣	٨٩،٨٥
بئر إرتوازية	١١،٠٣	٨٧،٨٩	٩،٩٥	٨٨،١٦	٨،٩٦	٨٩،٩٨
شبكة مياه	٦٢،٦٣	٣٦،٤	٦٥،٤٨	٣٣،٣١	٧٩،٠٣	١٩،٩٥
شبكة مجارير	٣٣،٣	٦٥،٧٤	٣٥،٩١	٦٢،٧٨	٣٦،٥٦	٦٢،٣٨

المصدر محافظة لبنان الشمالي في عام ١٩٩٦ (نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات)

ويتبين من الجدول السابق، أن الاختلافات الأكثر أهمية تتعلق بالدرجة الأولى بتوفر خدمات شبكة المياه، حيث إن نسبة ٣٦,٤٪ من المباني غير موصولة بشبكة مياه في الضنية-المنية، مقابل ١٩,٩٥٪ في لبنان.

المؤسسات الإنتاجية في الضنية - المنية[1] :

يبين الإحصاء وجودد ١٠٥٨٣ وحدة مخصصة لغير السكن في الضنية-المنية، من أصلها ٥٦٦١ مؤسسة إنتاج، و١٢٨ مبنى تابعاً لإدارة عامة، وتبلغ نسبة الشغور ٣٠,٥٪ حوالى ضعف نسبة الشغور في الوحدات المخصصة للسكن.

١- المنية - الضنية في نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، دراسة صادرة عن مديرية الإحصاء المركزي للعام ١٩٩٦.

توزع وحدات غير السكن في الضنية - المنية حسب النوع

		مؤسسة إنتاج	إدارة عامة	ملحق بلاعمل	مؤسسة مقفلة	شاغر	غير ذلك	لا جواب	مجموع
الضنية المنية	عدد	٥٦٦١	١٢٨	٢٩٩	٢٤٣	٣٢٢٨	١٠٠٤	٢٠	١٠٥٨٣
	%	٥٣،٤٩	١،٢١	٢،٨٣	٢،٣٠	٣٠،٥٠	٩،٤٩	٠،١٩	١٠٠
الشمال	عدد	٤٤٢٩٤	٨٨٩	٤١٨٠	٢٦٠٨	١٨٢٢٠	٧٠٥٨	٤٨٥	٧٧٧٣٤
	%	٥٦،٩٨	١،١٤	٥،٣٨	٣،٣٦	٢٣،٤٤	٩،٠٨	٠،٦٢	١٠٠
لبنان	عدد	١٩٨٤٣٦	٣٧٨٦	١٧٠٣٦	٢٠٠١٧	١٠٣٢٧٨	٤٧٢٥٠	٦٨١	٣٩٠٤٨٤
	%	٥٠،٨٢	٠،٩٧	٤،٣٦	٥،١٣	٢٦،٤٥	١٢،١٠	٠،١٧	١٠٠

المصدر محافظة لبنان الشمالي في عام ١٩٩٦ (نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات)

أما لجهة عدد العمال والمستخدمين في المؤسسات العاملة في الضنية-المنية، فإن الغلبة الواضحة للمؤسسات الصغيرة الحجم التي تستخدم أقل من خمسة عمال، والتي تشكل ٩٤٪ من العدد الإجمالي للمؤسسات. وهذه سمة عامة في الشمال، حيث المؤسسات من الحجم نفسه تشكل ٩١,١٪ من العدد الإجمالي للمؤسسات في الشمال، في حين أن النسبة المقابلة في لبنان هي ٨٨٪. وتضم ٣ مؤسسات تستخدم أكثر من ٥٠ مستخدماً من أصل ٩٥ مؤسسة بهذا الحجم في الشمال.

مؤسسات الضنية - المنية حسب عدد العمال في المؤسسة

		أقل من ٥	٥ - ٩	١٠-١٩	٢٠-٤٩	٥٠-٩٩	١٠٠ أو أكثر	لا جواب	مجموع
الضنية المنية	عدد	٥٣٢١	١٣٣	٥٦	٣٤	١	٢	١١٤	٥٦٦١
	%	٩٣،٩٩	٢،٣٥	٠،٩٩	٠،٦٠	٠،٠٢	٠،٠٤	٢،٠١	١٠٠
الشمال	عدد	٤٠٣٥٩	١٦٩١	٤٧٣	٢٢٥	٥٨	٣٧	١٤٥١	٤٤٢٩٤
	%	٩١،١٢	٣،٨٢	١،٠٧	٠،٥١	٠،١٣	٠،٠١	٣،٢٨	١٠٠
لبنان	عدد	٢١٤٤٨٥	١٣٥٦٢	٤٨٥٣	٢٥١٠	٦٦٩	٥٣٨	٨٧٨٣	٢٤٥٤٠٠
	%	٨٧،٤٠	٥،٥٣	١،٩٨	١،٠٢	٠،٢٧	٠،٢٢	٣،٥٨	١٠٠

المصدر: محافظة لبنان الشمالي في عام ١٩٩٦ (نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات)

أما لجهة قدم نشاط المؤسسات الاقتصادية في الضنية-المنية، فقد بين الإحصاء أن حوالى ٦,١١٪ فقط من المؤسسات العاملة عام ١٩٩٦، تم تأسيسها قبل عام ١٩٦٤. وشهد العقد الممتد بين عام ١٩٦٥ و١٩٧٤، تأسيس ٧,٧٢٪ من العدد الإجمالي للمؤسسات. في حين أن عقدي الحرب الممتدة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٩ شهدا تأسيس ٤٢,٩٪ من المؤسسات الباقية. أما النصف الأول من التسعينات، فقد شهد تأسيس ٢٦٠٨٪ من المؤسسات العاملة.

يتشابه هذا التوزيع مع توزيع المؤسسات العاملة في محافظة الشمال ككل، مما لا يوحي بوجود اختلافات زمنية هامة بين المحافظة والقضاء على هذا الصعيد. ولكن ما يجب الانتباه له، هو أن هذا الإحصاء يشمل المؤسسات التي كانت تعمل فعلياً أثناء إجراء التعداد عام ١٩٩٦، ولا يشمل المؤسسات التي أفلست أو انتقلت أو أقفلت لأي سببٍ آخرٍ. وبالتالي، فإن النسب لا تعبر تماماً عن العدد الفعلي للمؤسسات التي تأسست في الفترات الزمنية المقابلة.

مؤسسات الضنية - المنية حسب سنة التأسيس

	.	.... ١٩٦٤	١٩٦٥ ١٩٧٤	١٩٧٥ ١٩٨٤	١٩٨٥ ١٩٨٩	١٩٩٠ ١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	لا جواب	مجموع
الضنية المنية	عدد	٣٤٦	٤٣٧	١٣٢٥	١١٠٣	١٥١٧	٢٧٠	٢٨٢	٣٨١	٥٦٦١
	%	٦،١١	٧،٧٢	٢٣،٤١	١٩،٥	٢٦،٨٠	٤،٧٧	٤،٩٨	٦،٧٣	١٠٠
الشمال	عدد	٣١٠٠	٣٨٩٣	٨٨٦٩	٧٣١٣	١٢٥٥٨	٣٨٧١	١٤١٦	٣٢٧٤	٤٤٢٩٤
	%	٧،٠	٨،٨	٢٠،٠	١٦،٥	٢٨،٤	٨،٧	٣،٢	٧،٤	١٠٠
لبنان	عدد	١٣٦٦٠	١٧٦٩٨	٣٨١٣٢	٢٨١١٥	٥٣٥١١	١٧٣٦٣	١٣٨٣٦	١٦٠٨٧	١٩٨٤٣٦
	%	٦،٨٨	٨،٩٢	١٩،٢٢	١٤،١٧	٢٦،٩٧	٨،٧٥	٦،٩٧	٨،١١	١٠٠

المصدر محافظة لبنان الشمالي في عام ١٩٩٦ (نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات)

أنواع نشاط المؤسسات الاقتصادية في الضنية - المنية:

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، يبلغ عدد المؤسسات الإنتاجية في الضنية-المنية ٥٦٦١ مؤسسة. الغالبية الساحقة من المؤسسات تستخدم أقل من خمسة عمال (٩٤٪). وتعمل نسبة ٢٨٪ في تجارة المفرق، و١٦,٥٪ في بيع وصيانة المركبات، و٢٨,٥٪ في الزراعة، ونسب اقل أهمية في الأنشطة الأخرى.

أما لجهة الأهمية المقارنة لبعض القطاعات الإنتاجية بمثيلاتها في محافظة الشمال، فالطابع التقليدي هو الغالب على النشاط الاقتصادي في الضنية-المنية مقارنة بأقضية الشمال الأخرى. وتشكل الضنية-المنية ٢٧,٦٪ من النشاط الزراعي في الشمال و٢٠,٨٪ في صنع المنتجات غير المعدنية. ويبين الجدول الآتي توزيع المؤسسات في الضنية-المنية والشمال بشكلٍ مفصل.

المؤسسات الإنتاجية في الضنية - المنية والشمال حسب النشاط الذي تمارسه (عدد و %)

	عدد المؤسسات في الشمال	عدد المؤسسات في المنية-الضنية	% المنية-الضنية نسبة الى الشمال	% من إجمالي المؤسسات في المنية الضنية
الزراعة والتعدين	٥٨٣٦	١٦١١	٢٧،٦٠	٢٨،٤٦
صيد الأسماك	٧٩٢	١٢	١،٥٢	٠،٢١
صنع المتوحات الغذائية والتبغ	١١١٦	١١٧	١٠،٤٨	٢،٠٧
المسوجات والمصوعات الحلدية	١٠٢٨	٨٧	٨،٤٦	١،٥٤
صنع الخشب والورق	٤٣٩	٥٤	١٢،٣٠	٠،٩٥
الطباعة والنشر	١٠٠	٣	٣	٠،٠٥
صنع المنتجات غير المعدنية	٥٠٩	١٠٦	٢٠،٨٣	١،٨٧
صنع المنتجات المعدنية	١٠٤٤	١٨٢	١٧،٤٣	٣،٢١
صنع الآلات والمعدات	١٦٥	١٥	٩،٠٩	٠،٢٦
صنع المفروشات	١٨٣٠	١٦٩	٩،٢٣	٢،٩٩
الماء والكهرباء والغاز	١٠٧	٢٠	١٨،٦٩	٠،٣٥
البناء	٢٩٧	٢٤	٨،٠٨	٠،٤٢
بيع وصيانة المركبات ذات المحركات	٥٠٦٩	٩٣٣	١٨،٤١	١٦،٤٨
تجارة الجملة	٢٠٨٥	١٢٥	٦	٢،٢١
تجارة المفرق	١٦١٨٨	١٥٨٦	٩،٨٠	٢٨،٠٢
الفنادق والمطاعم	٢١٣٩	٢٣٢	١٠،٨٥	٤،١٠
النقل	٣٠	١	٣،٣٣	٠،٠٢
الأنشطة المساعدة للنقل	٢٧٠	٢	٠،٧٤	٠،٠٤
البريد والإتصالات السلكية واللاسلكية	١٣٩	٢٠	١٤،٣٩	٠،٣٥
الوساطة المالية	٨٣	٢	٢،٤١	٠،٠٤
التأمين	٤٥	١	٢،٢٢	٠،٠٢
الأنشطة المساعدة للوساطة المالية	١٢٢	٣	٢،٤٦	٠،٠٥
الأنشطة العقارية	١٢٣	٩	٧،٣٢	٠،١٦
تأجير الآلات والمعدات	٨٤	٩	١٠،٧١	٠،١٦
خدمات الحاسب الإلكتروني والبحث والتطوير	٥٢	٧	١٣،٤٦	٠،١٢
الأنشطة التجارية الأخرى	٧٩٢	٢٤	٣،٠٣	٠،٤٢
الإدارة العامة والضمان	٧٣	٣	٤،١١	٠،٠٥
التعليم	٤٠٨	٤٥	١١،٠٣	٠،٧٩
الصحة والعمل الإجتماعي	١٥١٣	٨٨	٥،٨٢	١،٥٥
أنشطة الخدمة المجتمعية والإجتماعية	١٠٥	٨	٧،٦٢	٠،١٤
الأنشطة الترفيهية الأخرى	٤٨٧	٤٢	٨،٦٢	٠،٧٤
الخدمات للأفراد	١١٩١	١١٦	٩،٧٤	٢،٠٥
المنظمات والهيئات غير الإقليمية	٩	٣	٣٣،٣٣	٠،٠٥
غير محدد	٢٤	٢	٨،٣٣	٠،٠٤
المجموع	٤٤٢٩٤	٥٦٦١	١٢،٧٨	١٠٠

المصدر: محافظة لبنان الشمالي في عام ١٩٩٦ (نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات)

الفصل الرابع

أحوال المعيشة في القضاء

٤-١ الإطار العام[1]:

صدرت عن وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٨، دراسة بعنوان خارطة أحوال المعيشة في لبنان. وهي عبارة عن دراسة تحليلية لبيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن التي صدرت نتائجها عام ١٩٩٦.

تضمنت الدراسة محاولة لقياس أحوال معيشة الأسر والأفراد المقيمين في لبنان، استناداً إلى دليل لأحوال المعيشة مركب من أحد عشر مؤشراً، تعبر عن درجة إشباع الحاجات الأساسية في ميادين المسكن وتوفر المياه والصرف الصحي والتعليم ومؤشرات متصلة بالدخل. واستناداً إلى هذه الدراسة، أمكن التعرف الى أوضاع الأقضية اللبنانية في ما يختص بالمؤشرات المشار إليها، وبالنسبة إلى دليل أحوال المعيشة، كما أمكن تصنيف هذه الأقضية بالتسلسل حسب نسب الأسر والأفراد المحرومين من إجمالي المقيمين فيها، وتصنيفها حسب حصتها من إجمالي الأسر أو الأفراد المحرومين في لبنان. وقد صنفت الدراسة الأسر والأفراد ضمن خمس (وثلاث) فئات من أحوال المعيشة، على النحو الآتي: منخفضة جداً، ومنخفضة (مجموعهما يشكل فئة أحوال المعيشة المتدنية في التصنيف الثلاثي، وهم مجموع من يعتبرون تحت عتبة الإشباع المقبولة لحاجاتهم الأساسية)، ومتوسطة، ومرتفعة، ومرتفعة جداً (ومجموع الفئتين الأخيرتين يشكل فئة أحوال المعيشة العالية ضمن التصنيف الثلاثي).

إن منهجية هذه الدراسة، والنتائج التفصيلية معروضة في الدراسة التي صدرت عام ١٩٩٨ كما سبقت الإشارة، وهي متوفرة للراغب في الاطلاع

١- دراسة صادرة عن وزارة الشؤون الإجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٨).

عليها. إلا أننا في إطار الدراسة الحالية، سوف نقتصر على عرض أبرز النتائج في ما يختص بالمنية، وبالمقارنة مع المؤشرات نفسها على صعيد الشمال ولبنان، والترتيب العام للضنية - المنية ضمن مجموع الأقضية اللبنانية.

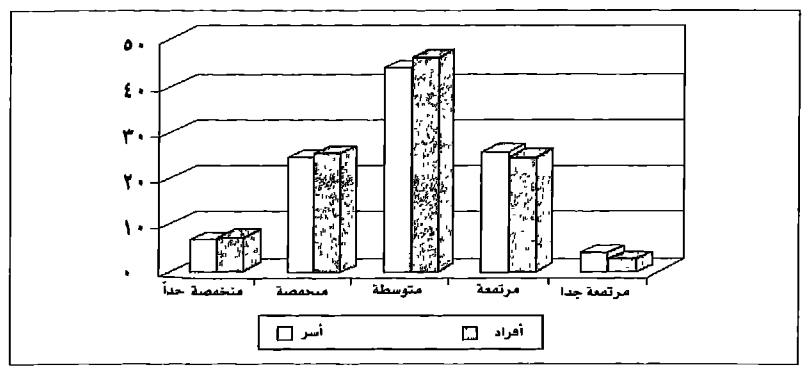
وقد بينت الدراسة، ما يأتي: على صعيد لبنان بأسره، تبين أن ٣٢,١٪ من الأسر المقيمة في لبنان (و٣٥,٢٪ من الأفراد) ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية، وهؤلاء ينقسمون إلى أسر ذات درجة إشباع منخفضة جداً وتضم ٧,١٪ من الأسر (و٦,٨٪ من الأفراد)، ومنخفضة وتضم ٢٥,٠٪ من الأسر (و٢٨,٤٪ من الأفراد). وتمثل الأسر ذات الإشباع المتوسط النسبة الأكبر مع ٤١,٦٪ من الأسر (و٤٢,٢٪ من الأفراد). أما الأسر ذات درجة الإشباع العالية فتشمل ٢٦,٤٪ من الأسر (و٢٢,٦٪ من الأفراد)، منها ٢١,٩٪ من الأسر (و١٩,٣٪ من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة، و٤,٥٪ من الأسر (و٣,٣٪ من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة جداً.

توزع الأسر (والأفراد) حسب درجة إشباع الحجات في الميادين الأربعة - لبنان

الميدان	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
المسكن	١٠،١	١٥،٨	٢٦،٥	٣٠،٣	١٧،٣	١٠٠
المياه والصرف الصحي	١٠	٥،٥٠	٦٥،٩	١٠،٢	٨،٣٨	١٠٠
التعليم	١٦،٦	١٦،٢	٢١،٣	١٦،٨	١٩،١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل	١٩،٤	٢٣،٤	٣٢،٤	١٦،٣	٨،٥٤	١٠٠
دليل أحوال المعيشة						
أسر	٧،٠٩	٢٥،٠	٤١،٦	٢١،٩	٤،٥١	١٠٠
أفراد	٦،٨٢	٢٨،٤	٤٢،٢	١٩،٣	٣،٣٠	١٠٠

المصدر خارطة أحوال المعيشة في لبنان ١٩٩٨.

درجات الإشباع حسب دليل أحوال المعيشة - ٪ للأسر والأفراد، لبنان



٤-٢ المنية-الضنية في الترتيب العام لدليل أحوال المعيشة:

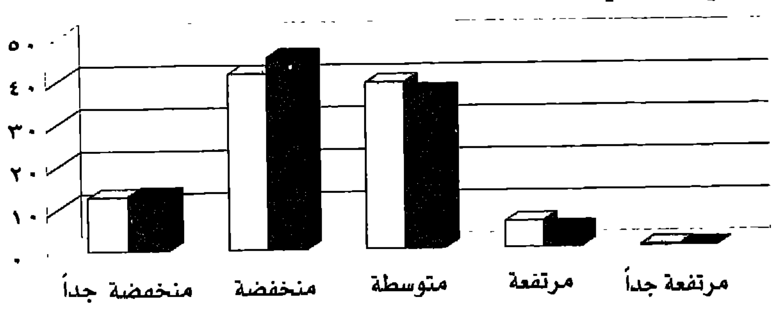
أما بالنسبة للمنية-الضنية، فقد أتت النتائج لتبين أن ٥٤,٢٪ من الأسر المقيمة في المنية (و٥٨,٤٪ من الأفراد) ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية، وهؤلاء ينقسمون إلى أسر ذات درجة إشباع منخفضة جداً وتضم ١٢,٧٪ من الأسر (و١٣٪ من الأفراد)، ومنخفضة وتضم ٤١,٥٪ من الأسر (و٤٥,٤٪ من الأفراد). وتمثل الأسر ذات الإشباع المتوسط ٣٩,٣٪ من الأسر (و٣٧٪ من الأفراد). أما الأسر ذات درجة الإشباع العالية فتشمل ٦,٥٪ من الأسر (و٤,٥٪ من الأفراد)، منها ٦,٢٪ من الأسر (و٤,٤٪ من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة، و٠,٣٪ من الأسر (و٠,١٪ من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة جداً.

توزع الأسر (والأفراد) حسب درجة إشباع الحاجات في الميادين الأربعة المنية - الضنية

الميدان	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مجموع
المسكن	١٣،٧	٢٢،٣	٣٣،٢	٢٥	٥،٧	١٠٠
المياه والصرف الصحي	٩،٤	٤،٥	٦٤،١	٧،٤	٤،٦	١٠٠
التعليم	٣٠،٢	٢٧	٢٨،٢	٩،٧	٥	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل	٢٤،٩	٣٢،٥	٣١،٣	٩،١	٢،٢	١٠٠
دليل أحوال المعيشة						
أسر	١٢،٧	٤١،٥	٣٩،٣	٦،٢	٠،٣	١٠٠
أفراد	١٣	٤٥،٤	٣٧	٤،٤	٠،١	١٠٠

المصدر حارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

درجات الإشباع حسب دليل أحوال المعيشة - ٪ للأسر والأفراد، المنية - الضنية



ويتبين من المقارنة الأولية، الاختلاف الكبير في التكوين الاجتماعي لقضاء المنية-الضنية، مقارنة بالمتوسط الوطني لأحوال المعيشة. والنسبة المرتفعة من الأسر المحرومة في هذا القضاء، جعلته يأتي في الترتيب الخامس بين الأقضية لجهة نسبة الأسر المحرومة من إجمالي الأسر المقيمة فيه، كما يبين ذلك الجدول الآتي:

ترتيب الأقضية حسب ٪ للأسر المحرومة من إجمالي المقيمين في القضاء

القضاء	متدنية	متوسطة	عالية	مجموع
١- بنت جبيل	٦٧،٢	٢٨،٥	٤،٣٤	١٠٠
٢- الهرمل	٦٥،٩	٢٨،٦	٥،٥٨	١٠٠
٣- عكار	٦٣،٣	٢٩،١	٧،٥٩	١٠٠
٤- مرجعيون	٦٠	٣٢،٣	٧،٦٣	١٠٠
٥- المنيه – الضنية	٥٤،٢	٣٩،٣	٦،٥١	١٠٠
٦- بعلبك	٤٩،٢	٤٠،١	١٠،٧	١٠٠
٧- صور	٤٥	٤١	١٤	١٠٠
٨- حاصبيا	٤١،٥	٤٨،٤	١٠،١	١٠٠
٩- النبطية	٤٠	٤٧،٤	١٢١،٦	١٠٠
١٠- راشيا	٣٩،٥	٥١،٩	٨،٦٦	١٠٠
١١- حزين	٣٥،٧	٤٩،٨	١٤،٥	١٠٠
١٢- طرابلس	٣٤،٩	٣٨،٢	٢٦،٩	١٠٠
١٣- بشري	٣٤،٨	٤٥،٤	١٩،٨	١٠٠
١٤- البترون	٣٤،٢	٤٥	٢٠،٨	١٠٠
كل لبنان	٣٢،١	٤١،٦	٢٦،٤	١٠٠
١٥- بعبدا	٣١،٦	٤٢،٢	٢٦،١	١٠٠
١٦- الشوف	٣١	٥٠،٠	١٩	١٠٠
١٧- البقاع الغربي	٣٠،٧	٥٣،٦	١٥،٨	١٠٠
١٨- جبيل	٣٠،١	٤٦،٧	٢٣،٢	١٠٠
١٩- زغرتا	٢٩،٧	٤٣	٢٧،٣	١٠٠
٢٠- صيدا	٢٩،٧	٤٧،٢	٢٣	١٠٠
٢١- زحله	٢٨،٩	٤٥،٣	٢٥،٨	١٠٠
٢٢- الكورة	٢٧	٤٤،٧	٢٨،٣	١٠٠
٢٣- عاليه	٢٥	٤٥،٦	٢٩،٣	١٠٠
٢٤- المتن	١٩،٧	٤٣،٩	٣٦،٤	١٠٠
٢٥- بيروت	١٨،٤	٣٨،٧	٤٣	١٠٠
٢٦- كسروان	١٣،٥	٣٨،٣	٤٨،٢	١٠٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

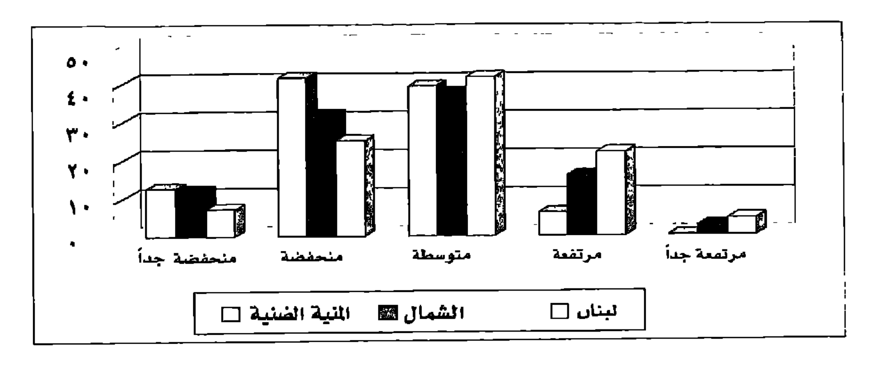
ولدى مقارنة توزع الأسر في المنية-الضنية حسب فئات أحوال المعيشة، مع التوزع على الصعيد الوطني، وعلى صعيد محافظة الشمال، يتبين ما يأتي:

٤-٣ مقارنة دليل أحوال المعيشة (٪أسر) في المنية-الضنية مع محافظة الشمال والمعدل الوطني:

دليل أحوال المعيشة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مجموع
المنية	١٢،٧	٤١،٥	٣٩،٣	٦،٢	٠،٣	١٠٠
الشمال	١٢،٠	٣١،٨	٣٧،٦	١٥،٩	٢،٧٣	١٠٠
لبنان	٧،١	٢٥	٤١،٦	٢١،٩	٤،٥	١٠٠

إن نسبة الحرمان العامة في قضاء المنية-الضنية (٥٤,٢٪) تبلغ حوالى ١٧،٥٪ على الصعيد الوطني (٣٢,١٪)، وتبلغ نحو مرة وثلث من النسبة في محافظة الشمال (٤٣,٨٪). ولكن ما هو أكثر أهمية، هو أن نسبة من يعيشون في حالة حرمان شديد (فئة أحوال المعيشة منخفضة جداً) منخفضة إجمالاً في قضاء المنية-الضنية إذ تبلغ ١٢,٧٪ من المقيمين في القضاء، في حين أن هذه النسبة لا تتجاوز ١٢٪ في محافظة الشمال، و٧٪ في لبنان.

٤-٤ حصة المنية-الضنية من العدد الإجمالي للمحرومين في لبنان:



من جهة أخرى، وأخذاً بعين الاعتبار عدد السكان الفعلي، يتبين أن حصة قضاء المنية-الضنية من الإجمالي للسكان المحرومين في لبنان تبلغ ٥,١٤٪، في حين أن حصة القضاء من السكان المصنفين ضمن فئة أحوال المعيشة المتوسطة تبلغ

٧٢, ٢٪، و٦٣, ٠٪ من إجمالي السكان المصنفين ضمن فئة أحوال المعيشة المرتفعة. وهذا الواقع يجعل من قضاء المنية-الضنية يأتي في الترتيب الثامن بين الأقضية اللبنانية كلها لجهة حصته من إجمالي المحرومين في لبنان.

الأقضية اللبنانية مرتبة حسب حصتها من العدد الإجمالي للمحرومين في لبنان (٪من السكان)

القضاء	متدنية	متوسطة	عالية	مجموع
١- عكار	١٢،٥	٣،٩٠	١،٤٦	١٠٠
٢- بعبدا	١١،٨	١٢	١٢،٢	١٠٠
٣- طرابلس	٨،٢٤	٦،٦٠	٧،٢٤	١٠٠
٤- بعلبك	٧،٦٢	٤،٦٨	١،٧٣	١٠٠
٥- بيروت	٧،١٥	١٢،٨	٢٢،٩	١٠٠
٦- المتن	٦،٣٠	١٣	١٨	١٠٠
٧- صور	٥،٧٢	٤،٠٢	٢،٠٧	١٠٠
٨- المنيه- الضنية	٥،١٤	٢،٧٢	٠،٦٣	١٠٠
٩- صيدا	٣،٩٤	٥،١٠	٤،٠١	١٠٠
١٠- الشوف	٣،٥٣	٤،٧١	٢،٨٤	١٠٠
١١- رحله	٣،٤٢	٤،٤٥	٤،٠٤	١٠٠
١٢- بنت جبيل	٣،٣٧	١،٠٩	٠،٢٢	١٠٠
١٣- النبطية	٣،٣٤	٣،٤٩	١،٤١	١٠٠
١٤- الهرمل	٢،٤٦	٠،٨٠	٠،٢٣	١٠٠
١٥- عاليه	٢،٣٥	٣،٦٣	٣،٧٨	١٠٠
١٦- مرجعيون	٢،١٩	١،٠٧	٠،٤١	١٠٠
١٧- جبيل	١،٨٥	٢،٢٦	١،٧٧	١٠٠
١٨- البقاع الغربي	١،٦٢	٢،٣١	١،١٠	١٠٠
١٩- كسرواں	١،٣٨	٣،٨٧	٨،١٩	١٠٠
٢٠- زغرتا	١،٣٥	١،٦٧	١،٧٣	١٠٠
٢١- الكورة	١،١٦	١،٦٩	١،٨١	١٠٠
٢٢- البترون	١،٠٧	١،٢٢	١	١٠٠
٢٣- راشيا	٠،٨٧	٠،٩٥	٠،٢٥	١٠٠
٢٤- حاصبيا	٠،٧٥	٠،٧٣	٠،٢٣	١٠٠
٢٥- بشري	٠،٥٢	٠،٦٢	٠،٤٣	١٠٠
٢٦- جزين	٠،٤١	٠،٦٠	٠،٣٢	١٠٠
كل لبنان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

أما إذا اعتمدنا التصنيف الخماسي، فيتبين أن قضاء المنية-الضنية وحده، يحتوي على ٥,٩٪ من العدد الإجمالي للسكان الفقراء جداً، وحوالى ١٥٪ من حصة محافظة الشمال من السكان المصنفين ضمن هذه الفئة.

٤-٥ حصة المنية والشمال من العدد الإجمالي لكل من فئات أحوال المعيشة (٪من السكان):

	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
المنية - الضنية	٥،٩	٥	٢،٧	٠،٧	٠،١	٣،١
الشمال	٤١،٥	٢٧،٢	١٨،٤	١٤،٦	١٢،٦	٢١،٦
لبنان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٤-٦ الأوضاع المقارنة للمنية-الضنية في ميادين السكن والمرافق العامة والدخل:

كما سبقت الإشارة، فإن خارطة أحوال المعيشة تتضمن توزع الأسر والسكان حسب فئات أحوال المعيشة كما تم تصنيفها حسب دليل أحوال المعيشة، وهو ما عرضناه بشيء من التفصيل في الفقرات السابقة. إلا أن الدراسة نفسها، تتضمن أيضاً تحليلاً مقارناً لأوضاع الأقضية حسب المؤشرات الخاصة بالميادين الأربعة الآتية التي سبقت الإشارة إليها، وهي: المسكن وخصائصه؛ توفر خدمات المياه والصرف الصحي؛ مؤشرات التعليم؛ ومؤشرات متصلة بالدخل.

وعلى سبيل الإيجاز وإبراز السمات المقارنة الأساسية، يتضمن الجدول الآتي توزع الأسر في قضاء المنية-الضنية حسب الأدلة الخاصة بالميادين الأربعة، مقارنة بالوضع في الشمال ولبنان. النسب الواردة في الجدول، هي نسب الأسر في كل فئة من فئات أحوال المعيشة الخاصة بالميدان المحدد (٪ من إجمالي الأسر المقيمة في القضاء أو المحافظة أو في لبنان).

توزع الأسر حسب الدليل الخاص بكل ميدان (المنية، الشمال، لبنان)

	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مجموع
المسكن						
المنية - الضنية	١٣،٧	٢٢،٣	٣٢،٢	٢٥	٥،٧	١٠٠
الشمال	١٣،٢	١٧،٨	٢٨،١	٢٧،٥	١٣،٤	١٠٠
لبنان	١٠،١	١٥،٨	١٦،٥	٣٠،٣	١٧،٣	١٠٠
المياه والصرف الصحي						
المنية - الضنية	٩،٤	١٤،٥	٦٤،١	٧،٤	٤،٦	١٠٠
الشمال	١٠،٦	١٠،٠	٦٤،٥	٦،٥	٨،٥	١٠٠
لبنان	١٠،٠	٥،٥	٦٥،٩	١٠،٢	٨،٤	١٠٠
التعليم						
المنية - الضنية	٣٠،٢	٢٧	٢٨،٢	٩،٧	٥	١٠٠
الشمال	٢٤،٥	٢١،٩	٢٨،٢	١٢،٩	١٢،٥	١٠٠
لبنان	١٦،٦	١٦،٢	٣١،٣	١٦،٨	١٩،١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل						
المنية - الضنية	٢٤،٩	٣٢،٥	٣١،٣	٩،١	٢،٢	١٠٠
الشمال	٢٣،٩	٢٨،٢	٢٨،٦	١٣،٥	٥،٨	١٠٠
لبنان	١٩،٤	٢٣،٤	٣٢،٤	١٦،٣	٨،٥	١٠٠

المصدر. خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨.

واستناداً إلى الجدول أعلاه، يمكن تلخيص الخصائص المقارنة في هذه الميادين على النحو الآتي:

أولاً، المسكن: يتكون دليل المسكن من ثلاثة مؤشرات هي: حصة الفرد من المساحة المبنية للمسكن؛ وعدد الأفراد في الغرفة الواحدة؛ والوسيلة الرئيسة للتدفئة. واستناداً إلى هذا الدليل والعتبات المحددة، وجدت دراسة خارطة أحوال المعيشة أن نحو ٢٦٪ من الأسر تعيش في ظروف سكن متدنية النوعية، ومن أصل هؤلاء ١٠٪ يعيشون في ظروف متدنية جداً. ويبين الجدول أعلاه، إن هذه النسب في محافظة الشمال لا تزيد سوى قليلاً عن النسب الوطنية (٣١٪

و١٣٪)، في حين أن وضع المنية-الضنية على هذا الصعيد مشابه تقريباً إذ تبلغ النسب المقابلة ٣٦٪ و١٣,٧٪.

ثانياً، المياه والصرف الصحي: يتكون دليل ميدان المياه والصرف الصحي من ثلاثة مؤشرات أيضاً هي: الاتصال بشبكة مياه للاستخدام المنزلي؛ المصدر الرئيسي لمياه الشرب؛ الاتصال بشبكة صرف صحي. واستناداً إلى هذا الدليل والعتبات المحددة لمؤشراته، بينت دراسة خارطة أحوال المعيشة أن نسبة ١٥,٥٪ من الأسر المقيمة في لبنان، تعيش دون مستوى العتبة فيما يتصل بتوفر هذه الخدمات، من أصلها ١٠٪ تعيش في وضعية سيئة جداً. وما يُلفت النظر بالنسبة لهذا الميدان، هو أن القسم الأكبر من السكان يتجمع في الفئة الوسطى (نحو ٦٦٪ من الأسر المقيمة في لبنان)، ويعود ذلك إلى أن هذا النوع من الخدمات يتوفر عموماً من خلال شبكات القطاع العام، وبنوعيات متقاربة لمختلف الفئات الاجتماعية، ما عدا بعض الحالات الخاصة في المناطق الشديدة الحرمان، أو الشديدة الثراء. ويتجمع ضمن هذه الفئة الوسطى ٦٤,٥٪ من الأسر في الشمال، و٦٤,١٪ من الأسر في المنية. وهي نسب متقاربة كما هو واضح. والاختلاف والتفاوت يبرز هنا في الفئات الطرفية بشكل خاص، حيث إن نسبة ٩,٤٪ من الأسر في المنية-الضنية تعتبر محرومة جداً من خدمات المياه والصرف الصحي، في حين أن هذه النسبة لا تبلغ سوى ١٠٪ تقريباً في كل من الشمال ولبنان (الفرق غير كبير كما هو واضح)، لكن نسبة الأسر التي تتم إشباع حاجاتها إلى خدمات المياه والصرف الصحي في المنية بشكل ممتاز، لا تزيد عن ٤,٦٪ من الأسر، مقابل نحو ٨,٥٪ في كل الشمال ولبنانً. ويعني ذلك أن مؤشر الحرمان المناطقي في ما يختص بتوفر المياه والصرف الصحي في قضاء المنية-الضنية، متقارب نسبياً مقارنة بالشمال، ويبلغ نحو النصف مقارنة بالمتوسط الوطني وتحديداً للفئات المشبعة.

ثالثاً، دليل التعليم: يتكون دليل التعليم من مؤشرين هما: مؤشر الالتحاق الدراسي؛ ومؤشر مستوى التعليم أو المرحلة التعليمية. واستناداً إلى هذا الدليل والعتبات الخاصة بمؤشراته، تبين أن نحو ٣٢٪ من الأسر المقيمة في لبنان، هي

في وضعية حرمان لجهة حقوقها التعليمية، وأن نصف هذه النسبة تقريباً هي وضعية حرمان شديد. ويتميز توزع الأسر في ميدان التعليم، بالنسب المهمة للفئتين الطرفيتين المنخفضة جداً (١٦,٦٪)، والمرتفعة جداً (١٩,١٪)، ممّا يشير إلى درجة تفاوت هامة جداً في هذا الميدان، مقارنة بالميادين الأخرى. إن نسب الأسر المحرومة في ميدان التعليم في محافظة الشمال تزيد عن المعدل الوطني بشكل محسوس (٤٦,٤٪ من الأسر، من أصلها ٢٤,٥٪ ضمن فئة منخفضة جداً)، إلا أن هذه النسب تبلغ في قضاء المنية-الضنية التي تسجل فيها مؤشرات دليل التعليم، إن نسبة الأسر المحرومة حسب دليل التعليم تبلغ ٥٧,٢٪ من الأسر المقيمة في القضاء، ومن أصلها نسبة ٣٠,٢٪ تعتبر محرومة جداً. (في مكان آخر من هذه الدراسة، سيجري تناول مؤشرات التعليم والأمية بشكل أكثر تفصيلاً).

رابعاً، مؤشرات متصلة بالدخل: يتكون دليل المؤشرات المتصلة بالدخل من ثلاثة مؤشرات هي الآتية: مؤشر المهنة الرئيسية؛ مؤشر ملكية سيارة خاصة؛ ومؤشر معدل الإعالة الاقتصادية الفعلية للأسرة (نسبة الذين يعملون على العدد الإجمالي للأسرة). واستناداً إلى دليل الميدان والعتبات الخاصة بمؤشراته، سجلت دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان، إن نحو ٤٢,٨٪ من الأسر المقيمة في لبنان تعيش تحت عتبة الحرمان بالنسبة لدليل المؤشرات المتصلة بالدخل، و١٩,٤٪ من هؤلاء يعيشون في حالة نقص شديد للمداخيل. أما في محافظة الشمال، فإن هذه النسب تبلغ ٥٢,١٪ (دون العتبة) منهم ٢٣,٩٪ ضمن فئة أحوال المعيشة المنخفضة جداً. وتبلغ النسب المقابلة للمنية-الضنية ٥٧,٤٪ و٢٤,٩٪. وما يلفت النظر في وضعية دليل المؤشرات المتصلة بالدخل في قضاء المنية-الضنية، هو أن نسبة الأسر المصنفة ذات وضعية منخفضة جداً (١٤,٧٪) هي متقاربة مع نسبة الأسر المصنفة ذات وضعية منخفضة (١٩,٣٪)، مما يشير إلى التدني النسبي في مستوى المداخيل في هذا القضاء.

على سبيل الخلاصة:

بإيجاز شديد، بينت دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان، إن قضاء المنية-الضنية هو أحد الأقضية الطرفية الأقل حرماناً في لبنان. ويتفاوت ترتيب قضاء المنية مقارنة بالأقضية الأخرى، لجهة شدة الحرمان فيه، حسب الميدان المحدد. ويأتي هذا القضاء في الترتيب الثالث حسب دليل التعليم، إلا أنه يراوح بين الترتيب الخامس والعاشر في الميادين الأخرى.

ترتيب المنية-الضنية حسب الميادين، والقضاءين الأكثر والأقل حرماناً دليل المؤشرات

	دليل أحوال المعيشة	دليل المسكن	دليل المياه والصرف الصحي	دليل التعليم	دليل المؤشرات المتصلة بالدخل
ترتيب المنية - الضنية	٥	١٠	١٠	٣	٦
القضاء الأكثر حرماناً	بنت جبيل	بعبدا	بنت جبيل	عكار	الهرمل
القضاء الأقل حرماناً	كسروان	صور	بيروت	كسروان	كسروان

الفصل الخامس

التعليم والمنشآت التعليمية

٥-١عدد دور التعليم[١] :

في قضاء المنية-الضنيّة ٦٨ مدرسة رسمية هي:

البداوي	سير صبيان	بيت الفقس	العيرونية
البداوي بنات	سير بنات	إبن الهيثم	الفوار
روضة البداوي	سير السقي	عين التينة	مرياطة
دير عمار صبيان	روضة سير	السفيرة	ثانوية مرياطة
دير عمار بنات	ثانوية سير	قرصيتا	كفر حبو
روضة دير عمار	بقرصونا الأولى	طاران	ثانوية كفر حبو
حريقص	بقرصونا الثانية	بطرمار	مراح السراج
كرم الأخرس	القطين	دبعل	حرف بيت زود
النبي يوشع	بقاعصفرين	كفربنين المتوسطة	بخعون صبيان
المنية بلاط صبيان	عاصون	كفربنين/معبي	بخعون بنات
مركبتا	حرف بيت حسنة	بيت حاويك	ثانوية بخعون
عدوة	حرف بيت داود	جيرون	الواطية
عيون السمك	بيت حيدة	نمرين	حرف السياد
قرحيا	حقل العريمة	مراح السفيرة	عزقى
ثانوية المنية	الخرنوب	بيت الفقس/ الرميل	حيلان
ثانوية البداوي	دار معلمين سير	وادي سري/عصيموت	قرصيتا الابتدائية

أما المدارس الخاصة في القضاء فعددها ٦، وهي: مدرسة دار العلم والمعرفة (بخعون)؛ مدرسة الإيمان الإسلامية (سير)؛ مدرسة المنية الإسلامية (المنية)؛ ثانوية الجنان (المنية)؛ كولاج ناسيونال (المنية)؛ مدرسة المطرانية المارونية (المنية).

١- سجلات المنطقة التربوية في طرابلس.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المدارس الخاصة، على قلة عددها، تستقطب ٤٠٪ من تلاميذ القضاء تقريباً، بسبب الثقة الكبيرة التي يضعها أهل التلاميذ فيها.

٥-٢ توزّع التلاميذ وفقاً للقطاع والمرحلة في المنية-الضنيّة[١] :

في القطاع الرسمي:

- قبل الابتدائية: ١٤٧٢
- الابتدائية: ٦٤٩١
- المتوسطة: ٣٣٣٩
- الثانوية: ٥٥٤
- المجموع: **١١٨٥٦**

في الخاص المجاني:

- قبل الابتدائية: ٢٣٠
- الابتدائية ١٠٠١
- المجموع: **١٢٣١**

في الخاص غير المجاني:

- قبل الابتدائية: ١٢١٧
- الابتدائية: ٢٤٦٤
- المتوسطة: ٩٣٤
- الثانوية ٦٤

– المجموع: **٤٦٧٩**

١ – سجلات المنطقة التربوية

- مجموع تلاميذ المرحلة قبل الابتدائية: ٢٩١٩
- مجموع تلاميذ المرحلة الابتدائية: ٩٩٥٦
- مجموع تلاميذ المرحلة المتوسطة: ٤٢٧٣
- مجموع تلاميذ المرحلة الثانوية: ٦١٨
- المجموع العام لتلاميذ القضاء: ١٧٧٦٦ تلميذاً

تجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة التلاميذ الذين يتابعون تحصيلهم العلمي في مدارس المنية- الضنيّة الرسمية يبلغون ٦٧ في المائة مقارنة مع التلاميذ الذين يتابعون تحصيلهم في المدارس الخاصة والذين تبلغ نسبتهم ٣٣ في المائة من مجموع تلاميذ القضاء. في حين أن نسبة المدارس الخاصة قياساً على الرسمية هي ٨,٨٪ فقط. مما يعني كثافة في الانتماء إلى المدارس الخاصة بغض النظر عن عددها. وفي هذه النقطة، يشبه الوضع التعليمي في قضاء المنية-الضنيّة الوضع السائد في قضاء عكّار، ويختلف عن الوضع السائد في أقضية الكورة وبشرّي وزغرتا - الزاوية.

عدد الأساتذة الرسميين:

- في الملاك: ٩٠٨
- بالتعاقد: ٤٨
- في الاحتياط: ٦٩

٥-٣ التجهيز المدرسي[١] :

في ما يتعلق بالتجهيز المدرسي، ونظراً لعدم توفّر معطيات محددة ودقيقة في المنطقة التربوية في الشمال، سوف يقوم التحليل على نتائج بحث ميداني قمنا به في ١٠ مدارس رسمية في قضاء المنية - الضنيّة.

١- بحث ميداني لطلاب معهد العلوم الإجتماعية (الفرع الثالث) - الجامعة اللبنانية

التجهيز المدرسي في المدارس الرسمية

إسم المدرسة	عدد التلاميذ	عدد الأساتذة	حنفيّات ماء الشرب	المراحيض	حال البناء	عدد غرف التعليم	حال الملعب	المختبر	التجهيزات التعليمية
مدرسة حرف السيّاد	١٦٤	٢٣	٥ جيدة	٥ مقبولة	قديم	١٢	سيئ	غير موجود	مقبولة
مدرسة بقرصونا الثانية	١٤٨	١٤	٨ مقبولة	٤ مقبولة	جيد	١٠	جيد	غير موجود	مقبولة
مدرسة حقل العزيمة	١٧٨	٢٢	١٠ جيدة	١١ مقبولة	مقبول	٢٤	جيد	جيد	جيدة
مدرسة النبي يوشع	٤٠٠	٣١	٧ جيدة	٨ مقبولة	جيد	٣١	جيد	مقبول	جيدة
مدرسة الواطية	١٢٢	١٥	٥ سيئة	٣ سيئة	مقبول	١٠	مقبول	غير موجود	مقبولة
مدرسة جيرون	٧٦	١٤	٣ جيدة	٧ جيدة	مقبول	٩	مقبول	غير موجود	مقبولة
مدرسة كفر ننين	٥٠	١٠	-	-	سيئ	٦	سيئ	غير موجود	غير موجدة
مدرسة حرف بيت داوود	٦٧	١١	٣ مقبولة	٣ مقبولة	مقبول	٩	مقبول	غير موجود	مقبولة
مدرسة بحبين	٤٨٢	٢٧	٨ مقبولة	٥ مقبولة	مقبول	٢٧	مقبول	مقبول	مقبولة
مدرسة عاصون	١٤٩	٢٠	٤ مقبولة	٢ مقبولة	مقبول	١٣	مقبول	غير موجود	مقبولة
المجموع.	١٨٣٦	١٨٧	٥٣	٤٨		١٥١			

المصدر بحث ميداني لطلاب معهد العلوم الإجتماعية (الفرع الثالث) - الجامعة اللبنانية

نستنتج من هذه المعاينة الميدانية ما يأتي:

- **حنفيات الشرب**: معظمها جيّد (٤) مقبول (٤)؛ في مدرسة واحدة فقط هي سيئة، وفي مدرسة أخرى غائبة تماماً (مدرسة كفر بنين). مع الإشارة إلى أن هناك حنفية ماء شرب واحدة لكل ٣٥ تلميذاً.وهذا أدنى متوسط بين كل أقضية محافظة الشمال.
- **المراحيض**: حالها مقبول على وجه العموم (٧) وجيّد في مدرسة واحدة وسيئ في أخرى، وهي غائبة عن مدرسة كفر بنين تماماً. مع الإشارة إلى أن هناك مرحاضاً واحداً لكل ٣٨ تلميذاً. وهو أدنى متوسط بين أقضية المحافظة كافة.
- **البناء**: حال معظم الأبنية مقبول (٧)، وحال اثنين جيّد (٢). أما الأخير فحالته سيئة.
- **الملاعب**: حال معظمها مقبول (٥)؛ وحال البعض الآخر جيّد (٢) أما الملاعب السيئة الحال فتشكّل ٢٠٪ (٢).
- **غرف التعليم**: عدد غرف التعليم في مدارس قضاء المنية-الضنيّة مقبول، حيث إنه يوجد، في المتوسط العام، غرفة تعليم لكل ١٢ تلميذاً.
- **المختبرات**: غير موجودة في معظم الحالات (٧)، ومقبولة في مدرستين (٢) وجيّدة في مدرسة واحدة فقط (١).
- **التجهيزات المدرسية**: مقبولة في معظم الحالات (٧) وجيّدة في حالتين (٢) وغائبة عن مدرسة واحدة فقط، مدرسة كفربنين التي تكاد تستحق، لشدّة فقرها وخلوّها من كل شيء، لقب مدرسة أم الفقير.

٥-٤ الوضع المدرسي[1]:

- يبلغ متوسط عدد التلاميذ للأستاذ الواحد في قضاء المنية-الضنيّة ١٠ تلاميذ، وهو أدنى متوسط بين أقضية محافظة الشمال كافة. لكننا لا ندري إن كان هذا الفائض الواضح في عدد أفراد الهيئة التعليمية ينعكس إيجاباً على تفوّق المستوى التعليمي في القضاء.

١- بحث ميداني لطلاب معهد العلوم الإجتماعية (الفرع الثالث) - الجامعة اللبنانية.

* كلفة الأقساط في المدارس الرسمية موحَّدة. وهي تبلغ:
٧٠,٠٠٠ ل.ل. للمرحلة الابتدائية و٩٠,٠٠٠ ل.ل. للمرحلة التكميلية و١٢٠,٠٠٠ل.ل للمرحلة الثانوية. ولكن، على الرغم من كل ذلك، هناك العديد من الحالات التي يتسبّب هذا المبلغ فيها بالتسرّب المدرسي.

* يبلغ متوسط الأقساط في القطاع الخاص غير المجاني ما مقداره:
ابتدائي: ١,٧٥٠,٠٠٠ ل.ل.
تكميلي: ٢,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.
ثانوي: ٢,٢٥٠,٠٠٠ ل.ل.

٥-٥ التسّرب المدرسي[١] :

يمكن ملاحظته في مدارس هذا القضاء. حيث إن المعاينة الميدانية قد أظهرت ما يأتي في ما يتعلق بالعام الدراسي ١٩٩٨-١٩٩٩:

* مدرسة عاصون: ٩ حالات تسرّب بسبب سوء الأحوال المادية للأهل.
* مدرسة بقرصونا: ١٠ حالات تسرّب بسبب خلافات سياسية بين العائلات (أي العشائر) في البلدة.
* مدرسة حرف بيت حسنة: ٦ حالات تسرّب مدرسي، حيث التحق أفرادها بتربية الغنم، والماعز (٦-٧ سنوات).
* مدرسة البدّاوي: (على الساحل، حيث فرص العمل أكبر) ٣٥ حالة تسرّب للالتحاق بسوق العمل.

بحيث يبدو أن الضائقة الاقتصادية واضحة البصمات في المجال التعليمي في هذا القضاء.

٥-٦ المهنيّات[٢] :

* في قضاء المنيّة-الضنيّة مدرسة مهنية رسمية واحدة ومدرستان مهنيتان

١- بحث ميداني لطلاب معهد العلوم الإجتماعية (المرع التالث) - الحامعة اللبنانية.
٢ - مديرية التعليم المهني والتقني

خاصتان.

* في القطاع الرسمي: معهد دير عمار الفني الرسمي (دير عمار).
* في القطاع الخاص: المعهد الفنّي العالي (بخعون) ومعهد الفوّال المهني (عاصون).

* يبلغ عدد الطلاب المهنيين في القطاع الخاص، خلال السنة الدراسية ١٩٩٧-١٩٩٨ في القضاء: ٤٠٥ تلاميذ. وبلغ، في القطاع الرسمي، ٦٢٣ تلميذاً. مما يعني أن مجموع الطلاّب المهنيين في قضاء المنية-الضنيّة قد بلغ، في السنة المذكورة ١٠٢٨ تلميذاً.

الفصل السادس

الموارد الطبيعيّة

٦-١ الأرض[١] :

يبلغ مجمل المساحة الزراعية في قضاء المنية-الضنيّة ١٠٤٧٩٠ دونماً، تُضاف إليها بعض المشاعات والمراعي والأراضي الصخرية.

تتوزّع هذه المساحات على النحو الآتي:

❖ زراعة مرويّة:	٩٤٣٣	دونماً
❖ زراعات بعليّة:	٩٦٢٣	دونماً
❖ أراضي مشجَّرة مرويّة:	٤٠٤٢٨	دونماً
❖ أراضي مشجَّرة بعليّة:	١٧٠٣٦	دونماً
❖ أراضي مستريحة:	١٦٣٢٥	دونماً
❖ مراعي:	٢٥٠٥٥	دونماً
❖ أراضي صخرية:	١٠٠٠	دونم
❖ أراضي زراعية مُهمَلة:	١١٩٤٥	دونماً

في ما يتعلق بعمليات المسح[٢]، تفيدنا مصادر منظمة التغذية العالمية بالمعلومات الآتية، بالنسبة إلى قضاء المنية – الضنيّة:

❖ المناطق المسوحة:	٤٠
❖ المناطق المحدَّدة:	٨

١- الإحصاء الرراعي، منظمة التغدية العالمية (FAO)

٢- المصدر السابق.

❖ المناطق غير الممسوحة: ٨

أي أن ١٧٪ من مجمل مناطق القضاء لا تزال غير ممسوحة.

٦-٢- المياه[١] :

في ما يتعلق بالثروة المائية في قضاء المنية-الضنيّة، تفيدنا مصادر منظمة التغذية العالمية بالمعلومات الآتية:

❖ عدد الآبار الإرتوازية: ٩

❖ عدد الأنهار الموسميّة والينابيع الكبيرة: ٩

❖ عدد البحيرات: ٢

أهم الينابيع في قضاء المنية-الضنيّة ينطلق من أعالي القضاء، في الضنيّة ويتحوّل بعضها، في فصل الشتاء، إلى أنهار موسميّة صغيرة.

نذكر منها: نبع السكّر ونبع سير ونبع الزحلان ونبع نمرين والنبع المسحور، ونبع بريصا، ونبع رأس العين (جيرون)، ونبع القسّام.

من الينابيع الأضعف زخماً نذكر:عين العروس وعيون الأربعين وعين الحلوة وعين عرعار وعين الحورة وعين الرقة.

أشهر البحيرات بحيرة عيون السمك وسدّ نهر موسى.

نشير أيضاً إلى أن غزارة المياه في قضاء المنية-الضنيّة تجعل منه مصدراً هاماً للفاكهة والخضار الموسمية اللذيذة التي تسوَّق قسم منها في الأسواق المحليّة والقسم الآخر في أسواق بلدان الخليج والمملكة العربية السعودية.

٦-٣ الأحراج[٢] :

يبلغ مجمل مساحة الأحراج والغابات في قضاء المنية-الضنيّة ٤٢٤٠٥ دونمات.

١- الإحصاء الزراعي، منظمة التغذية العالمية (FAO)

٢- مصلحة وزارة الزراعة في الشمال (مركز محافظة لبنان الشمالي - السرايا)

أما أبرز المواقع الحرجية في القضاء فهي:

- السفيرة، على ارتفاع ١٣٠٠ م.
- غابة دير نبوح، على ارتفاع ٦٠٠ م.
- غابة بطرماز، على ارتفاع يراوح بين ٧٠٠ و١١٠٠م.
- غابة بقاع صفرين، على ارتفاع ١١٠٠ م.
- غابة كهف الملول، على ارتفاع ١١٠٠ م.
- غابة حوّارة، على ارتفاع ١٠٠٠ م.
- غابة قرصيتا، على ارتفاع ١١٠٠ م.
- غابة طاران، على ارتفاع ٩٠٠ م.
- غابة عصيموت، على ارتفاع ٧٥٠ م.

أنواع الأشجار المتوفرة في هذه الأحراج والغابات: السنديان والصنوبر البرّي في المقام الأول، والشوح واللزاب والأرز في المقام الثاني.

المحميات الطبيعية: أُعلن أخيراً عن إنشاء محمية جرد النجاص، في أعالي غابة بقاع صفرين، بسبب ندرة أنواع الأشجار المتوفرة فيها (كالأرز واللزاب).

٦-٤ المناجم والكسّارات والمقالع[1] :

القضاء	نوع المؤسسة	إسم صاحبها	مكان المؤسسة
المنية - الضنية	كسارة	خالد محمد حمزة ومصطفى بده	إيزال
المنية - الضنية	كسارة	أحمد صالح جمال	بخعون
المنية - الصنية	كسارة	محمد علي جمال	بخعون
المنية - الضنية	كسارة	أحمد الغول	بخعون
المنية - الضنية	كسارة	محمد خضر الراحوري	بطرمار
المنية - الصنية	كسارة	محمود عبّود كنج	نقاع صفرين
المنية - الصنية	كسارة	عبد العني الدهيبي	دير عمار
المنية - الضنية	كسارة	حسني أحمد الدهيبي	دير عمار
المنية - الصنية	كسارة	يوسف الدهيبي واحوانه	دير عمار
المنية - الضنية	كسارة	عبد الحليم فتفت	سير
المنية - الضنية	كسارة	معين فتمت	سير
المنية - الصنية	كسارة	أحمد طراد	طاران
المنية - الضية	كسارة	محمد ضو وشحادة قاسم	طاران
المنية - الضنية	كسارة	حورح الياس أبو ريد	كفر حبو
المنية - الصنية	كسارة	سعد الله سرحان	كفر حبو
المنية - الصنية	كسارة	شركة الطرق الحديثة	كفر حبو
المنية - الضنية	كسارة	مخايل سرحان	كفر حبو
المنية - الضنية	كسارة	جورج فارس وحريج فرنجية	كفر حبو
المنية - الضنية	كسارة	حنا صوّان	كفر حبو
المنية - الضنية	كسارة	أحمد علاّم	مراح السراج
المنية - الصنية	كسارة	علي خضر آعا	برح اليهودية
المنية - الضنية	كسارة ومقلع	أحمد سالم الدهيبي	دير عمار
المنية - الضنية	كسارة ومقلع	بهاد محمد الدهيبي	دير عمار
المنية - الضنية	كسارة ومقلع	فايز رشيد الدهيبي	دير عمار
المنية - الصنية	كسارة ومقلع	حسين محمد طراد	طاران
المنية - الضنية	كسارة ومقلع	صفوح كرامي	كفر حبو
المنية - الضنية	كسارة ومقلع	حسن علاّم	مراح السراج
المنية - الضنية	جبّالة زفت	عبدالحميد مسّكة	كفر حبو

١- بحث ميداني لطلاب معهد العلوم الإجتماعية (الفرع الثالث) -الجامعة اللبنانية

الكسّارات والمقالع المذكورة مرخّصة ولكن معظمها متوقف عن العمل في الوقت الحالي. نشير إلى أن القسم الأكبر منها يقع في الجزء الساحلي والوسط من القضاء، وليس في جروده كما هو مفترض.

الفصل السابع

القطاعات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي

٧-١ الزراعة[1]:

بحسب مصادر منظمة التغذية العالمية، يبلغ إجمالي مساحة قضاء المنية-الضنيّة ٣٥٩١٥ هكتاراً. أما المساحة الزراعية في هذا القضاء قد بلغت، عام ١٩٩٦، ١٠٤٥٩ هكتاراً. أي أن نسبة المساحة الزراعية إلى إجمالي مساحة القضاء تبلغ حالياً ٢٩ في المائة، ويعود ذلك إلى إتساع مساحة الأحراج والغابات في القضاء (٢٩٥٢ هكتاراً، بحسب المصدر نفسه، للعام ١٩٩٦).

أما نسبة العاملين في المجال الزراعي في قضاء المنية-الضنيّة فتبلغ حالياً ٢١ في المائة من مجموع القوى العاملة في القضاء. وهي تتوزع على النحو الآتي:

- ذكور: ٥١٩٧ -إناث: ٣٧٥

❖ أبرز زراعات القضاء، حالياً، هي:

- نجليات:	١٠٥٠	هـ
- قرنيّات:	٢٩٠	هـ
- خضار وأبصال:	١٣٢٠	هـ
- زراعات صناعية:	٦٠	هـ
- أشجار مثمرة:	٥٢١٠	هـ
- لوزيّات:	١٩٠٠	هـ
- عنب:	٦٠	هـ
- زيتون:	١٣٨٠	هـ
- لوز:	٥٢٠	هـ
- تفاح:	١١٤٠	هـ
- ليمون:	٨٨٠	هـ

١- الإحصاء الزراعي، منظمة التغذية العالمية (FAO)، ١٩٩٦.

- إجاص: ١٠٠٠ هـ

❖ أنواع وأحجام القطعان في القضاء:

- أبقار: ٢٩٧٣ رأساً
- غنم: ٧٨٣٣ رأساً
- ماعز: ٣٠٢٠٦ رؤوس
- دواجن: ٣٠٢٠٦ رؤوس
- دواجن: ١٤١٠٠٠ طير

المصدر FAO ١٩٩٦

مع الإشارة إلى أن المساحة الزراعية الواحدة قد تستضيف أكثر من نوع زراعي.

❖ يعتمد مزارعو منطقة المنية-الضنيّة على محالّ الأدوات والأدوية الزراعية المنتشرة في مدينة طرابلس، في حيّي الزاهرية والتبانة، لتأمين حاجاتهم من الأدوية والبذور.

أما المؤسسات الحكومية فغائبة عملياً عن عمليات تسليف المزارعين، بحيث إنهم يعتمدون على قدراتهم الذاتية في استشارة المرشدين الزراعيين وشراء ما يحتاجون إليه من أدوية يدفعون قسماً منها عند الشراء، والقسم الآخر عند بيع المحصول.

❖ أبرز الأمراض التي تصيب النباتات والأشجار في القضاء هي:

- بالنسبة إلى الحمضيات (التي تحيط بمدينة المنية من كل صوب)، البرغش الأبيض و(البطليموس) الطبّوع.
- بالنسبة إلى التفاح والإجاص: البسيلا والأكروز ودودة الثمار.
- زراعات البيوت البلاستيكية: اللفحة النارية، الهريان، الرمد والأكروز.

❖ أبرز الجمعيّات التعاونية الزراعيّة في قضاء المنية-الضنيّة هي:

- الجمعية التعاونية الزراعية في المنية وجوارها.
- الجمعية التعاونية الزراعية في مركبتا.

- الجمعية التعاونية الزراعية في بيت الفقس.
- الجمعية التعاونية لنحّالي بيت الفقس.
- الجمعية التعاونية لمربّي النحل في كفر حبو.

٧-٢ الصناعة[١] :

يغلب على قضاء المنية-الضنيّة النشاط الزراعي. إلاّ أن بعض الصناعات التحويلية قد بدأت تشق طريقها إلى العجلة الاقتصادية في القضاء. يبلغ حالياً عدد العاملين في هذا القطاع:

- ذكور: ٥٥٠١   - إناث: ٣٢٤

أما نسبة هذا القطاع إلى مجموع القوى العاملة في القضاء فتبلغ ٢٢ في المائة. نشير إلى أن تركّزه الحالي هو ضمن مدينة المنية الساحلية وفي جوارها حتى حدود النهر البارد.

٧-٣ الحرف[٢] :

تتوزع الأنشطة الحرفية في قضاء المنية-الضنيّة على الأصناف الآتية:

- سلع حرفية من قصب أو قش: ٩
- سلع حرفية من خشب: ١٧
- سلع حرفية فخّارية: ٥
- سلع حرفية من خزف/سيراميك: ٢٢
- سلع حرفية زجاجية: ١٢
- سلع حرفية نسيجيّة: ٦٦
- سلع حرفية جلدية: ٣
- سلع حرفية معماريّة: ٤
- سلع حرفية غذائية: ٤٨

١- بحث ميداني لطلاب معهد العلوم الاجتماعية (الفرع الثالث) - الجامعة اللبنانية - ١٩٩٩

٢- سجلات وزارة الشؤون الإجتماعية.

- نتاج الصابون البلدي: ٣
- سلع حرفية مختلفة: ٢
- المجموع: ١٩١

غير أن مجموع المؤسسات الحرفية في قضاء المنية-الضنيّة يبلغ حالياً ١٥٠ مؤسسة، حيث إن بعضها ينشط في أكثر من حقل حرفي.

❖ يتوزع العاملون في مجال المهن ذات الطابع الحرفي في القضاء على النحو الآتي:
- ذكور: ٨٠٩٤
- إناث: ٢٧٤

٧-٤ الحياة المهنية:

يتوزّع حالياً العاملون ١٠ سنوات وأكثر في قضاء المنية-الضنيّة، بحسب قطاع النشاط الاقتصادي والجنس، على النحو الآتي:

المهن بحسب قطاع النشاط الاقتصادي والجنس

نوع النشاط	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزراعة وتربية الحيوان والحراجة	٥١٩٧	٢١،٤٣	٣٧٥	١٦،٣٧	٥٥٧٢	٢٠،٩٩
صيد الأسماك والمزارع السمكية وأنشطة الخدمات ذات الصلة	١٠	٠،٠٤			١٠	٠،٠٤
التعدين واستغلال المحاجر	٦١	٠،٢٥			٦١	٠،٢٣
الصناعات التحويلية	٥٥٠١	٢٢،٦٨	٣٢٤	١٤،١٦	٥٨٢٥	٢١،٩٥
إمدادات الكهرباء والماء والغاز والبخار	١٤٢	٠،٥٨			١٤٢	٠،٥٣
التشييد، البناء والإنشاءات	٢٨٠٦	١١،٥٧	٢٠	٠،٨٨	٢٨٢٦	١٠،٦٥
تجارة حملة وتحزئة وصيانة مركبات ودراجات وسلع شخصية وأسرية	٤٢٢٤	١٧،٤٢	١٢٢	٥،٣١	٤٣٤٦	١٦،٣٧
الفنادق والمطاعم والمقاهي	١٤٢	٠،٥٨			١٤٢	٠،٥٣
النقل والتخزين والاتصالات	١٩٨٥	٨،١٩	١٠	٠،٤٤	١٩٩٦	٧،٥٢
المصارف والوساطة المالية والتأمين	٥١	٠،٢١			٥١	٠،١٩
أنشطة عقارية وتأجيرية وبحثية وكومبيوتر وأنشطة تجارية أخرى	٩١	٠،٣٨	٩١	٣،٩٨	١٨٢	٠،٦٩
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الاجباري	٢٢٨٩	٩،٤٤	٢٠	٠،٨٨	٢٣١٠	٨،٧٠
التعليم وتعليم الكبار وتدريب المعوقين وتعليم قيادة السيارات	٨٥١	٣،٥١	٩٩٣	٤٣،٣٦	١٨٤٤	٦،٩٥
الصحة والعمل الاجتماعي	١٨٢	٠،٧٥	١٨٢	٧،٩٦	٣٦٥	١،٣٧
صحة عامة وأنشطة النقابات وترفيه وثقافة وأنشطة خيرية أخرى	٥٦٧	٢،٣٤	٩١	٣،٩٨	٦٥٨	٢،٤٨
أنشطة الخدمة المنزلية	٢٠	٠،٠٨	٣٠	١،٣٣	٥١	٠،١٩
السفارات والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية	١٠	٠،٠٤			١٠	٠،٠٤
لا جواب	١٢٢	٠،٥٠	٣٠	١،٣٣	١٥٢	٠،٥٧
المجموع	٢٤٥٢١	١٠٠	٢٢٨٩	١٠٠	٢٦٥٤١	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات.

❖ أما في ما يتعلق بأنواع المهن الثانوية، بحسب الجنس، فيفيدنا المصدر نفسه بالمعطيات الآتية في قضاء المنية – الضنيّة:

أنواع المهن الثانوية بحسب الجنس

المهنة	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
كبار مسؤولين في القطاع العام وفي القطاع الخاص والأهلي	١٠	٠،٠٤	١٠	٠،٤٤	٢٠	٠،٠٨
الأخصائيون في المجالات العلمية والطبية والفكرية والتعليمية	٣٠	٠،١٣			٣٠	٠،١١
المهن المساعدة في المجالات التقنية والصحية والتدريبية وغيرها	١٠	٠،٠٤			١٠	٠،٠٤
العاملون في مجال الخدمات الشخصية والوقائية وفي مجال البيع	١١١	٠،٤٦	١٠	٠،٤٤	١٢٢	٠،٤٦
المزارعون والعمال المهرة وما شابه في الزراعة وصيد الأسماك	٢٣٣	٠،٩٦	١٠	٠،٤٤	٢٤٣	٠،٩٢
العاملون في مجال المهن ذات الطابع الحرفي	١٣٢	٠،٥٤			١٣٢	٠،٥٠
العاملون في تشغيل محطات الطاقة والآلات الصناعية والأليات	٥١	٠،٢١			٥١	٠،١٩
العمال المستخدمون غير المهرة	٧١	٠،٢٩			٧١	٠،٢٧
لا مهنة ثانوية	٢٣٦٠٣	٩٧،٣٣	٢٢٥٩	٩٨،٦٧	٢٥٨٦٢	٩٧،٤٤
المجموع	٢٤٢٥١	١٠٠	٢٢٨٩	١٠٠	٢٦٥٤١	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات

كما يفيدنا المصدر إياه، في ما يتعلق بديمومة العمل، بالمعطيات الآتية، بالنسبة إلى العاملين حالياً ١٠ سنوات وأكثر (بحسب المهنة الرئيسية):

ديمومة العمل بحسب المهنة الرئيسية

المهنة	عمل دائم		عمل موسمي		عمل متقطع		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
كبار مسؤولين في القطاع العام وفي القطاع الخاص والأهلي	٤٦٦	٩٧،٨٧			١٠	٢،١٣	٤٧٦	١٠٠
الأخصائيون في المجالات العلمية والطبية والفكرية والتعليمية	١٨٨٤	٩٨،٩٤	٢٠	١،٠٦			١٩٠٤	١٠٠
المهن المساعدة في المجالات التقنية والصحية والتدريبية وغيرها	٥٥٧	٩٦،٤٩			٢٠	٣،٥١	٥٧٧	١٠٠
مستخدمون إداريون في المجالات المكتبية والمالية والإستعلامات	٤٣٦	٩٧،٧٣			١٠	٢،٢٧	٤٤٦	١٠٠
العاملون في مجال الخدمات الشخصية والوقائية وفي مجال البيع	٣٣٣٣	٩٢،١٦	١٩٢	٥،٣٢	٩١	٢،٥٢	٣٦١٦	١٠٠
المزارعون والعمال المهرة وما شابه في الزراعة وصيد الأسماك	١٢٣٦	٤٦،١٢	١٣٤٧	٥٠،٣٨	٩١	٣،٤١	٢٦٧٤	١٠٠
العاملون في مجال المهن ذات الطابع الحرفي	٦٧٧٨	٨١،١١	٢٠	٠،٢٤	١٥٦٠	١٨،٦٤	٨٣٦٧	١٠٠
العاملون في تشغيل محطات الطاقة والآلات الصناعية والأليات	٢٥٦٣	٨٤،٩٠	٧١	٢،٣٥	٣٨٥	١٢،٧٥	٣٠١٩	١٠٠
العمال المستخدمون غير المهرة	١١٨٥	٢٩،٠٣	١٩٥٥	٤٧،٨٩	٩٤٢	٢٣،٠٨	٤٠٨٢	١٠٠
لا مهنة ثانوية	١٣٦٨	٩٩،٢٦			١٠	٠،٧٤	١٣٧٨	١٠٠
المجموع	١٩٨١٤	٧٤،٦٦	٣٦٠٦	١٣،٥٩	٣١٢٠	١١،٧٦	٢٦٥٤١	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات

❖ البطالة: تظهر لنا البطالة في قضاء المنية-الضنيّة من خلال المعطيات الآتية (فئة ١٥-٦٤ سنة):

- عدد المشتغلين خارج المسكن:	٢٤٢٤١
- عدد المشتغلين داخل المسكن:	٢٨٤
- عدد المتعطلين الذين سبق لهم العمل:	٦٤٨
- عدد المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل:	١١٣٥
- نسبة البطالة:	٦,٧٨

(المصدر. مسح المعطيات)

تجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة البطالة في قضاء المنية-الضنيّة متوسطة إذا ما قيست بنسب الأقضية الأخرى في محافظة الشمال.

الفصل الثامن

المواقع السياحية والأثرية والطبيعية والخدماتية

٨-١ قلاع وآثار تاريخية[١] :

في أعالي قضاء المنية-الضنيّة، وتحديداً في بلدة السفيرة (١٢٠٠م) وعلى بُعد ٣٥كلم عن مدينة طرابلس نحو الشرق، تقع قلعة الحصن، وهي كناية عن سلسلة معابد رومانية ومحطة للقوافل المنطلقة سابقاً من الساحل والمتجهة نحو سهل البقاع. يشبه دورها دور قلعة سمار جبيل الرومانية، في أعالي قضاء جبيل، ودور قلعة مزرعة كفر ذبيان، بالقرب من عيون السيمان. إلاّ أن استغلالها السياحي ضعيف ودون المستوى المطلوب في هذه المنطقة التي تعاني من ضعف الحركة الاقتصادية. وأهم القلاع والآثار التاريخية هي:

- قلعة النمرود، وهي رومانية في بطرماز.
- جسر القناطر وكنيسة كفرحبو، صليبية في كفرحبو
- مدرسة بحفون، وهي عثمانية في بحفون.
- الكنيسة العجائبية، وهي صليبية في عاصون.
- مزار النبي يعقوب في عاصون.
- مغارة الذهب والنووايس، رومانية في نمرين.
- برج الأمير فخر الدين في بحفون.

٨-٢ مغاور:

في أعالي قضاء المنية-الضنيّة تقع مغارة زود، على ارتفاع ١٢٠٠م، بين بقاع صفرين وكرم المهر.

١- كُتيّب (لبنان الشمالي) صادر عن وزارة السياحة.

أما مغارة الزحلان فتقع على ارتفاع ٩٠٠م، بين بلدة سير وقرية القطّين، في مواجهة حقل العزيمة، وهي محفورة في الصخر.

٨-٣ مطاعم وأماكن ترفيه:

يقصد مطاعم منطقة الضنيّة سيّاح عديدون، لغنى المنطقة بالخضار والأشجار والمياه. وهم في معظمهم من مدينة طرابلس في الوقت الحاضر. أشهر هذه المطاعم:

- في سير (على ارتفاع ٩٠٠م): مطعم نبع سير ومطعم سير بالاس أوتيل، مطعم أبو النوّاس، مطعم إميليو سنتر، مطعم الجبل، مطعم نبع القسّام، مطعم جنّة لبنان، مطعم المختار، مطعم الرابية الخضراء.

- أما أبرز الفنادق فهي:
  - سير غراند أوتيل.
  - سير بالاس أوتيل.

الفصل التاسع

الأندية والمؤسسات الاجتماعية والرياضية

٩-١ الأندية[١] :

تتوزع الأندية ساحلاً وجبلاً في قضاء المنيةتحالضنيّة. هي متنوعة الأهداف. بيد أن نشاطاتها محصورة بالمستوى المحلي (البلدة أو المدينة) ونادراً ما تخرج من هذه الدائرة لتنسيق نشاطاتها مع أندية أخرى من القضاء نفسه، أو مع أندية من الأقضية الأخرى.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه النزعة الحصرية ظاهرة أيضاً في كون معظم الجمعيات الثقافية-الاجتماعية مقرونة بنادٍ رياضي ينتمي أعضاؤه أيضاً إلى الجمعية، كالأخوة التوائم. نشاط الأندية الرياضية يزدهر خلال فصل الصيف في القضاء، بينما يزدهر نشاط الجمعيات الثقافية والاجتماعية خلال فصل الشتاء.

في قضاء المنية-الضنيّة عدد كبير من الروابط الأهلية، منها ما هو مسجّل ومرخص ومنها ما هو في طور الترخيص. ويشبه القضاء، في هذه الناحية، جاره قضاء طرابلس حيث الروابط الأهلية مزدهرة.

٩-٢ الجمعيات الرياضية[٢] :

الأندية الرياضية الناشطة في قضاء المنية-الضنيّة هي:

- نادي البرق-البداوي (١٩٦١)
- نادي أنصار-حوّارة (١٩٨٨)
- نادي الشباب-دير عمار (١٩٩٠)

١- مصلحة الجمعيات والهيئات الأهلية في وزارة الشؤون الاجتماعية

٢ - مديرية الشباب والرياضة

* نادي الشباب-سير (١٩٨٨)
* نادي الشعلة-البداوي (١٩٩٠)
* نادي آل بكّور الرياضي - سير
* نادي القادسية - بخعون
* نادي المنية الرياضي - المنية
* النادي الثقافي والرياضي - المنية
* نادي الأنوار-المنية
* نادي جمعية النهضة الاجتماعية - المنية
* نادي العبير - المنية

عدد الأندية الرياضية في القضاء محدود ومن أدنى الأعداد على صعيد محافظة الشمال قاطبة. في حين أن الجمعيات الثقافية والاجتماعية أوفر عدداً. وهذا ما يشير إلى محدوديّة حضور الشأن الرياضي في حياة أهل القضاء اليومية والعلمية.

أما الرياضة الأكثر رواجاً في القضاء فهي رياضة كرة القدم (كما في قضاء عكار) تليها رياضة الكرة الطائرة. أما رياضة كرة السلة فلم تطل بأنفها سوى بشكلٍ خجولٍ أخيراً في المنية.

٩-٣ الجمعيات الثقافية والاجتماعية[١] :

الجمعيات الناشطة في الحقلين الثقافي والاجتماعي في قضاء المنية-الضنيّة حالياً هي:

* جمعية نساء المنية-الضنيّة-المنية (١٩٩٢)
* المنتدى الثقافي في الضنيّة-عاصون (١٩٩٢)
* رابطة التعاون والإنماء-كرم المهر (١٩٩٢)
* جمعية الهدى والنور-كفرشلان (١٩٩٢)

١- مصلحة الجمعيات والهيئات الأهلية في وزارة الشؤون الاجتماعية.

* رابطة التضامن والإخاء-المنية (١٩٩٣)
* جمعية التقوى والعمل الخيري-المنية (١٩٩٣)
* المنتدى الثقافي في المنية-المنية (١٩٩٤)
* جمعية البر والإحسان الخيرية الإسلامية-المنية (١٩٩٤)
* مجلس إنماء الضنيّة والمنية-المنية (١٩٩٤)
* جمعية التعاون والتوجيه الإسلامية-المنية (١٩٩٤)
* المنتدى الثقافي - سير
* جمعية إتحاد الشباب الواعي - سير
* جمعية أنصار البيئة - سير
* جمعية هوشر الخيرية-ضهر الكتيف
* جمعية النهضة الاجتماعية - بخعون
* جمعية النهضة الاجتماعية-مراح السريج
* جمعية مسجد مراح السريج الخيرية-مراح السريج
* جمعية كفرشلان الاجتماعية تحـ كفرشلان
* الجمعية الأرثوذكسية تحـ المنية
* جمعية الطير الإسلامية - دير عمار
* جمعية النهضة الاجتماعية - البدّاوي
* جمعية بقاع صفرين الثقافية-بقاع صفرين
* جمعية إبن الهيثم - السفيرة

عدد كبير من الجمعيات الثقافية والاجتماعية هو في طور التسجيل الرسمي في قضاء المنية-الضنيّة حيث الهموم الاجتماعية حاضرة وكذلك النشاط الثقافي. إلاّ أن النشاط الاجتماعي لا يزال حتى الآن طاغياً على هذا النوع من النشاطات في القضاء انسجاماً مع المطلب الاجتماعي العام لهذا النوع من العمل.

٩-٤ الروابط الأهلية[١] :

هناك عدد كبير من الروابط الأهلية في قضاء المنية-الضنيّة، منها ما هو مسجّل ومنها ما هو في طور الترخيص.

- لجنة تضامن آل زيدان - مراح السراج (١٩٩٤)
- رابطة آل عوّاد - السفيرة (١٩٩٤)
- رابطة آل حامد - بحنين (١٩٩٥)
- جمعية عائلة فيتروني الخيرية - البدّاوي (١٩٩٤)
- رابطة آل هوشر - سير
- رابطة آل درباس - سير
- رابطة آل بكّور - سير
- رابطة آل جمّال - بخعون
- رابطة آل الصمد - بخعون
- رابطة آل علاّم - مراح السريج
- رابطة آل صوّان - كفر حبو
- رابطة آل علم الدين - المنية
- رابطة آل زريقة - المنية
- رابطة آل الخير - المنية
- رابطة آل ملص - المنية
- رابطة آل مطر - المنية
- رابطة آل محمود - المنية

تأكيداً للفقرة السابقة، يتضّح من خلال هذه القائمة الطويلة من الروابط الأهلية أن قضاء المنية-الضنيّة لا يزال يعيش في ظل اللُحمة العائلية القوية في ما يتعلّق بالنشاط الاجتماعي والخيري على نحو عام.

١- مصلحة الجمعيات والهيئات الأهلية في وزارة الشؤون الاجتماعية.

٩-٥ الهيئات الفاعلة[١] :

وعليه فإن الهيئات الفاعلة في هذا القضاء حالياً، على المستوى الاجتماعي والعام، هي الهيئات العائلية التي تمسك بزمام الأمور الأساسية، على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والرياضي أيضاً.

ولا يختلف الأمر كثيراً في قضاء زغرتا حيث عدد العائلات هو أقل فقط، مع انسجام بنيوي تام في ما يتعلّق بالمنحى العام للنشاط الإنساني في هذين القضاءين المجاورين.

٩-٦ مساهمات ومشاريع الهيئات الأجنبية[٢] :

❖ البعثة البابوية:
- مركبتا: مدّ شبكة مجارير وبناء غرفة تكرير.

❖ وزارة الزراعة الفرنسية (Office National des Forêts)
- بيت الفقس: تدريب وتجهيز تعاونية النحالين
- القضاء ككل: تأهيل مهندسين زراعيين لحماية الأحراج ونواطير تقديم سيارات لإطفاء الحرائق في الأحراج

❖ وزارة الزراعة السورية:
- القضاء ككل: تقديم نصوب حرجيّة مختلفة سنوياً
تقديم نصوب زيتون سنوياً أيضاً

١- مصلحة الجمعيات والهيئات الأهلية في وزارة الشؤون الاجتماعية
٢- المصدر السابق

الفصل العاشر

الصحة والبيئة والمنشآت

١٠-١ المنشآت الصحيّة[١] :

في قضاء المنية-الضنيّة مستشفيان، أحدهما خاص وهو يعمل حالياً، والآخر حكومي وهو مقفل.

- مستشفى الخير - المنية (٣٥ سريراً).
  فيه: طب داخلي وعام-وطب الأطفال-جراحة عامة-قسم الطوارئ-تصوير أشعة-طب نسائي-مختبر تحاليل.
- مستشفى عاصون الحكومي - عاصون (٤٠ سريراً). منجز ومجهّز تماماً لكنه لم يبدأ بالعمل بعد.
  فيه: معالجة لجميع الاختصاصات مع مختبر تحاليل وغرف لتصوير الأشعة والسكان، بما فيه مدرج طائرة مروحية لنقل الحالات الطارئة إلى مستشفيات العاصمة.
- عدد الأسرَّة المخصصة لوزارة الصحة العامة في المستشفى الأول:
  - مستشفى الخير: ٢٧ سريراً.

١٠-٢ المراكز الصحيّة[٢] :

- مركز الخدمات الإنمائية (سير): معاينات مختلفة، في الطب العام والنسائي والأطفال؛ وحملات تلقيح وتقديم أدوية.
- مركز بخعون الصحّي (بخعون)، تشرف عليه وزارة الصحّة. معاينات في الطب العام وطب الأطفال وتقديم أدوية.
- مستوصف المنتدى (سير)، خيري: معاينات في الطب العام وطب الأطفال وتلقيح.

١- سجلات دائرة الصحة في الشمال (السرايا)

٢- المصدر السابق

- مستوصف جمعية النهضة الخيرية الاجتماعية (بيت الفقس): معاينات وأدوية.
- مستوصف نمرين الخيري (نمرين): معاينات وأدوية. متعاقد حالياً مع وزارة الشؤون الاجتماعية ومدعوم من الدكتور قيصر معوّض.
- مستوصف النادي الثقافي (دير عمار) مدعوم من وزارة الصحّة العامة: معاينات مختلفة، طب الأطفال، طب أسنان، لقاحات، تقديم أدوية.
- مستوصف الجمعية الطبية الإسلامية (السفيرة)، برعاية الجماعة الإسلامية: معاينات مختلفة في الاختصاصات، صحة عامة وطبّ نسائي وطب أطفال، مع تقديم أدوية.
- مركز الرعاية الصحية الأولية (المنية)، تابع لوزارة الصحة العامة: معاينات في جميع الاختصاصات ومختبر تحاليل وتصوير أشعة ولقاحات وتقديم أدوية.
- مستوصف جمعية النهضة الاجتماعية (المنية)، بالاشتراك مع وزارة الشؤون الاجتماعية: معاينات في جميع الاختصاصات وتقديم أدوية.
- مستوصف الصدّيق (المنية)، برعاية الجمعية الطبيّة الإسلامية: معاينات في جميع الاختصاصات وتقديم أدوية.
- مستوصف بحنّين البلدي (بحنّين): معاينات في جميع الاختصاصات ولقاحات وتقديم أدوية.

١٠-٣ طبيعة عمل المنشآت الصحيّة[1]:

النشاط الاستشفائي في قضاء المنية-الضنيّة ضعيف في شقه الخاص وغائب في شقه العام. الأمر الذي يعطي أهمية أكبر لنشاط المستوصفات المحلية التي تقوم بمعالجة معظم الحالات المرضية التي لا تحتاج إلى عمليات. فمعظم هذه المستوصفات يقدّم الخدمات شبه الكاملة لعدد يراوح بين ٢٠٠٠مريض

١- مسح ميداني لطلاب معهد العلوم الاجتماعية (الفرع الثالث) - الجامعة اللبنانية

سنوياً (مستوصف نمرين الخيري مثلاً) و٩٠٠٠مريض (مستوصف الصدّيق الإسلامي في المنية مثلاً). وفي الوسط بين هذين الرقمين نجد مستوصف مركز الخدمات الإنمائية في سير، الذي قدّم لعلاج السنة الماضية (٤٦٠٠ مريض).

جميع هذه المعطيات تشير إلى ضرورة إطلاق العمل في المستشفى الحكومي الجديد في بخعون.

١٠-٤ حملات التلقيح[١] :

أفادنا طبيب القضاء في طرابلس، الدكتور محمد غمراوي، بأن عدد الأطفال الذين تمّ تلقيحهم في محافظة شمال لبنان قد بلغ، لسنة ١٩٩٩:

- في الحملة الأولى (ضد الشلل): ٢٢٦٠٠ طفل
- في الحملة الثانية (ضدّ الحصبة): ٢٣٠٠٠ طفل

وقد جرت حملات التلقيح هذه في المدارس.

١٠-٥ الإعاقة[٢] :

يتوزّع المعّوقون في قضاء المنية تحـ الضنيّة، بحسب نوع الإعاقة والجنس، على النحو الآتي:

١- مقابلة مع طبيب القضاء في طرابلس د. محمد عمراوي

٢- مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن - ١٩٩٦ - وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للسكان.

أنواع الإعاقة والجنس

نوع الاعاقة	ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
كفيف	٢٠	٣،٠٨	١٠	١،٩٦	٣٠	٢،٥٩
أصمّ	٥١	٧،٦٩			٥١	٤،٣١
مشلول	١٤٢	٢١،٥٤	١٣٢	٢٥،٤٩	٢٧٤	٢٣،٢٨
بتر أطراف عليا	١٠	١،٥٤			١٠	٠،٨٦
بتر أطراف سفلى	٥١	٧،٦٩			٥١	٤،٣١
معوق بالأطراف عدا الشلل والبتر	١٠١	١٥،٣٨	١٢٢	٢٣،٥٣	٢٢٣	١٨،٩٧
معوق ذهنياً	١٧٢	٢٦،١٥	١٨٢	٣٥،٢٩	٣٥٥	٣٠،١٧
متعدد الإعاقات	٣٠	٤،٦٢	١٠	١،٩٦	٤١	٣،٤٥
إعاقات غير ذلك	٨١	١٢،٣١	٦١	١١،٧٦	١٤٢	١٢،٠٧
المجموع	٦٥٨	١٠٠	٥١٧	١٠٠	١١٧٥	١٠٠

المصدر مسح المعطيات

يعود السبب الأول للإعاقة في قضاء المنية-الضنية إلى الإعاقة الذهنية، الأمر الذي يشير إلى ضرورة تكثيف حملات التوعية الصحية والجنينية عند الأمهات خاصة والأهل عامة. أما السبب الثاني فيعود إلى الإصابات بالشلل، بسبب انعدام التلقيح المزمن في القضاء عند أبناء الأسر الفقيرة.

يتوزع المعوّقون في قضاء المنية - الضنية على الفئات العمرية الآتية:

نوع الاعاقة	٠-١٤		١٥-٢٩		٣٠-٦٤		٦٥-٧٩		٨٠ +		لا جواب		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
كفيف					٢٠	٦٦،٦٧	١٠	٣٣،٣٣					٣٠	١٠٠
أصمّ	١٠	٢٠	٣٠	٦٠			١٠	٢٠					٥١	١٠٠
مشلول	١٠	٣،٧٠	٤١	١٤،٨١	١٣٢	٤٨،١٥	٧١	٢٥،٩٣	٢٠	٧،٤١			٢٧٤	١٠٠
بتر أطراف عليا							١٠	١٠٠					١٠	١٠٠
بتر أطراف سفلى			٣٠	٦٠	٢٠	٤٠							٥١	١٠٠
معوق بالأطراف عدا الشلل والبتر	٢٠	٩،٠٩	٨١	٣٦،٣٦	٨١	٣٦،٣٦	٢٠	٩،٠٩	٢١	٩،٠٩			٢٢٣	١٠٠
معوق ذهنياً	٨١	٢٢،٨٦	١٨٢	٥١،٤٣	٨١	٢٢،٨٦	١٠	٢،٨٦					٣٥٥	١٠٠
متعدد الإعاقات	١٠	٢٥	٣٠	٧٥									٤١	١٠٠
إعاقات غير ذلك	٥١	٣٥،٧١	٣٠	٢١،٤٣	٥١	٣٥،٧١	١٠	٧،١٤					١٤٢	١٠٠
المجموع	١٨٢	١٥،٥٢	٤٢٥	٣٦،٢١	٣٨٥	٣٢،٧٦	١٤٢	١٢،٠٧	٤١	٣،٤٥			١١٧٥	١٠٠

المصدر: مسح المعطيات

ينتمي معظم المعوّقين في قضاء المنية-الضنيّة إلى فئات عمرية تبدأ بالولادة وتصل إلى عمر ٦٤ سنة، الأمر الذي يشير إلى أن أسباب الإعاقة قديمة في القضاء ولا تزال تفعل فيه سلباً.

١٠-٦ الصحة الإنجابية[1] :

(ملحوظة: معطيات هذه الفقرة مأخوذة من دراسة أُجريَت على صعيد محافظة لبنان الشمالي ككل وليس على صعيد قضاء المنية تحـ الضنيّة) .

تشير الدراسة التي قامت بها وزارة الصحة العامة بالتعاون مع جامعة الدول العربية عام ١٩٩٦ إلى أنه من بين ٦٠٣ ولادات جديدة حصلت إذّاك في محافظة لبنان الشمالي، قامت فقط ٧١ في المائة من الأمهات بمتابعة حملهن، أي أن ما يقارب ثلث الأمهات لم يتابعن حملهن متابعة طبيّة صحيحة في شمال لبنان.

كما تُشير الدراسة إيّاها إلى أن اللواتي تابعن حملهن، تابعنه بشكل منتظم في ٦٤ في المائة من الحالات فقط، وبشكل غير منتظم في ٣٤ في المائة من الحالات. الأمر الذي يُشير، هنا أيضاً، إلى ضرورة بذل مجهود مكثّف في تنظيم حملات توعية الأهل وبخاصة الأمهات في المجال الإنجابي، تلافيًا للأمراض التي قد تصيب الجنين خلال تلك المرحلة الحساسة من حياته.

المصدر: صحة الأم والطفل

١- جمعية صحة الأم والطفل (دراسة قامت بها وزارة الصحة العامة بالتعاون مع جامعة الدول العربية).

الفصل الحادي عشر

شبكة النقل ووسائلها

١١-١ محاور المواصلات[1] :

يعبر قضاء المنية-الضّنية عدد من الطرقات الرئيسية والفرعية والزراعية والدولية.

أما عدد هذه الطرق، بحسب مصادر منظمة التغذية العالمية، فهو:

- طرق رئيسية: ٥٠
- طرق فرعية: ٥٠
- طرق زراعية: ٣٨
- طرق دولية: ١

أ-الطرق الرئيسية: تعبر ٩٤ في المائة من مدن وقرى القضاء. أبرزها:

- طريق كفر شلان، مراح الريح، حقول العزيمة، عاصون، سير الضنيّة، بقرصونا.
- طريق سير الضنيّة، قطّين، حازميّة، عين التينة، بيت الفقس، قرصيتا.
- طريق سير الضنيّة، تيران، بطرماز.
- طريق المنية، النبي يوشع، مركبتا، الروضة، حيلان، مرياطة، كفرشلان، مراح الريح، حقل العزيمة، عاصون، سير الضنيّة.

ب-الطرق الفرعية والداخلية: تعبر ٩٤ في المائة من قرى القضاء، أبرزها:

- طريق صخرة، زغرتغرين، كهف الملول، عيمار، كرم المهر.

١- مصادر منطمة التعدية العالمية (FAO)

❖ طريق سير الضنيّة، بقرصونا، حرف الصياد، طريق السفيرة، حصن السفيرة، كفربنين، حوّارة.
❖ طريق سير الضنيّة، قطّين، حازمية، عين التينة، بيت الفقس، السفيرة.

ج-**الطرق الزراعية**: تعبر ٧٢ في المائة من قرى القضاء. ويبلغ مجموع طول الطرق الزراعية التي نفّذها المشروع الأخضر في قضاء المنية-الضنيّة ١٣٠٠٤م.

وهذه الطرق هي كناية عن شقّ وبناء جدران وعبّارات وأقنية، مع تزفيت أحياناً.

إسم الطريق	الطول بالمتر	سنة التنفيذ
كفردلاقوس	٢٩٦٢	١٩٧١
الخرنوب	١٩٧٦	١٩٧١/١٩٦٨
السفيرة - الصومعة	١٩٨٠	١٩٧٢/١٩٧١
بخعون - الخرنوب	٨٨٢	١٩٧٣
بيت الحسنة - بعزقون	٢٧٥٤	١٩٨٥
نقاع صمرين - جبل الأربعين	٢٥١٠	١٩٩١
المجموع العام	١٣٠٠٤	

المصدر: منظمة التغذية العالمية (FAO)

إضافة إلى هذه الطرق التي قام بتنفيذها المشروع الأخضر هناك عدد من الطرق الرئيسية التي قام بشقّها الأهالي بأنفسهم وعلى نفقتهم الخاصة. نذكر منها أهمها فقط:

❖ طريق كفربنين - السفيرة - بيت الفقس - القطّين.
❖ طريق بقرصونه - سير - بخعون.
❖ طريق بطرماز - طاران - القطّين.

إلاّ أن هذه الطرقات الزراعية لم تُمسح بعد رسمياً، الأمر الذي يحجب عنّا

معرفة طولها بشكلٍ دقيق.

د-**الطرق الدولية**: واحدة فقط.

على الطريق الساحلي، تنطلق من دير عمار وتمرّ بالمنية باتجاه قضاء عكار، ومنه إلى مدن طرطوس وحمص في سورية. في الاتجاه المعاكس، تعبر طريق المنية دير عمار والبدّاوي نحو مركز المحافظة طرابلس وعاصمة لبنان بيروت.

- الدخول إلى قضاء المنية-الضنيّة يحصل من المنية ساحلاً، ومن مرياطة وكفر شلان جبلاً (ناحية قضاء زغرتا تحـ الزاوية) ومن الروضة (ناحية قضاء عكّار) جبلاً أيضاً.

١١-٢ وسائل النقل الخاصة[1] :

- يعتمد أهالي قضاء المنية-الضنّية في تنقلاتهم داخل وخارج القضاء على سياراتهم الخاصة (بنسبة ٩٠٪ من الحالات) وعلى سيارات الأجرة-السرفيس (بنسبة ٥٪) وعلى الباصات الكبيرة (بنسبة ٥٪).
- في ما يتعلق بتوزّع عدد السيارات على الأسر في قضاء المنية-الضنيّة تشير دراسة مسح المعطيات إلى الآتي:

٤٧,٢٪	من الأسر لا تملك أي سيارة
٤٩,٣٪	من الأسر تملك سيّارة واحدة
٣,٢٪	من الأسر تملك سيارتين
٠,٣٪	من الأسر تملك ثلاث سيارات

(المصدر مسح المعطيات)

يتبيّن من خلال مقارنة هذه المعطيات مع ما هو قائم في أقضية محافظة الشمال الأخرى إن نسبة الذين لا يمتلكون أي سيارة خاصة هي من أعلى

١- مسح المعطيات المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن - ١٩٩٦ - وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للسكان

النسب في الشمال. الأمر الذي يشير إلى حيويّة دور وسائل النقل العامة في القضاء.

- موقف سيارات المنية العام باتجاه مركز المحافظة يقع في ساحة البلدة. تعمل انطلاقاً منه نحو ٣٠ سيّارة، تجوب الطريق الساحلي ذهاباً وإياباً ٤/٥ مرّات يومياً. موقف السيّارات (السرفيس) الأساسي في الضنيّة هو عند مدخل مدينة سير الضنيّة، عند الجسر. تنطلق من هذا الموقف يومياً ما بين ٥٠ و٧٥ سيارة أجرة، إضافة إلى باص كبير خاص، لنقل الركّاب إلى مدينة طرابلس.
- أما موقف سيارات الضنيّة في طرابلس فهو في حي الزاهرية بالنسبة إلى سيارات الأجرة وفي حي التبانة بالنسبة إلى الباص.

١١-٣ وسائل النقل العامة[١] :

لا شركات للنقل العام في قضاء المنيةتحالضنيّة. بل أن الاعتماد كله هو على المبادرات الخاصة.

١١-٤ وسائل النقل الحكومية[٢] :

لا وجود لوسائل نقل حكومية في قضاء المنية - الضنيّة.

١١-٥ المرافق العامة[٣] :

يوجد في المنية مرفأ للصيادين صغير كان يُستخدم أثناء الحرب في لبنان لأغراض غير شرعية. إلاّ أنه أُقفِل عملياً اليوم ولم يعد يُستعمل. فلا مراكب صيد فيه ولا صيّادون.

١- مسح المعطيات المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن - ١٩٩٦ - وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة للسكان.

٢- المصدر السابق

٣- المصدر السابق

خاتمة

تزخر منطقة المنية-الضنيّة بالينابيع الغزيرة، لكن استغلال مياهها تقليدي جداً. فلا سدود لحفظ المياه تسمح للمزارعين بمقاومة أيام الشحّ في الصيف بشكل فاعل. كما أن لا استثمار لهذه المياه، على غرار المياه المعدنية اللبنانية الأخرى، خاصةً في ما يتعلّق بنبع السكّر. كما أن أعالي جرود الضنيّة تصلح لاستضافة كسّارات ومقالع على صعيد واسع وضمن شروط المحافظة على البيئة.

نشير أيضاً إلى أن الطرق الزراعية ضئيلة العدد في قضاء تقوم هويته الأساسية على النشاط الزراعي. علماً أن سدس هذه الطرقات الزراعية فقط قد نُفِّذ على يد المشروع الأخضر. الأمر الذي يُشير إلى نخوة ذاتية وإلى عزم على الاتكال على الذات في النهوض بالنشاط الزراعي.

يُعاني أيضاً قضاء المنية-الضنيّة من عدم توفر وسائل نقل عامة حكومية للنقل المشترك بين قرى القضاء الأساسية. الأمر الذي يعيق على نحو خاص متابعة الطلاّب الجامعيين تحصيلهم العلمي المنتظم في الجامعة اللبنانية في القبة. ولا بدّ من الإشارة هنا أيضاً إلى أن قضاء المنية-الضنيّة هو من الأقضية الأقل امتلاكاً للسيارات الخاصة (حيث إن ٤٧.٢ في المائة من الأسر لا يملك أي سيارة) في لبنان؛ مما يقتضي دعمه بوسائل النقل العامة الرسمية لتفعيل الحركة التنموية فيه حاضراً ومستقبلاً.

قضاء المنية-الضنيّة غني بمساحاته الحرجية التي لا زلنا نجد فيها بعض الأصناف النادرة من الأشجار. لكن استغلال هذه الأحراج والغابات لأغراض سياحية لم يبدأ بعد. علماً أن نقطة القوة هذه بإمكانها أن تنشّط الحركة الاقتصادية في القضاء عن طريق تصريف الإنتاج الزراعي المحلّي وتكثيف النشاط الفندقي.

البنية التحتية السياحية في القضاء ضعيفة، على الرغم من جمال طبيعة القضاء، وبخاصة في الضنيّة. صحيح أن القضاء لا يزخر بالآثار التاريخية (ما عدا قلعة السفيرة الرومانيّة) إلاّ أن مقوّمات السياحة العائلية والنزهات في الطبيعة متوفّرة وبانتظار المبادرات التسويقية الواسعة النطاق.

تماشياً مع تقاليد المجتمعات الزراعية فإن متوسط حجم الأسرة في قضاء المنية-الضنيّة مرتفع نسبياً (٥,٦٩ أفراد للأسرة الواحدة). إلاّ أن معظم الشباب لا يجدون عملاً لهم في القضاء (خاصة في ما يتعلّق بأهل الضنيّة) الأمر الذي يدفعهم للنزوح نحو مدينة طرابلس حيث تتوفر بعض الأعمال المتنوّعة (بقالة)، حرف مختلفة،

وظائف في القطاعين الرسمي والخاص التي تجذبهم أكثر فأكثر.
علاقة المهاجرين من أهل القضاء بأهلهم قويّة. فهم يمدّون أهلهم بالعون المادي الدائم، كما أنهم يعودون لبناء الشقق والبيوت لاحقاً. إلاّ أن هذه العلاقة مع بلدان الهجرة مهملة ومتروكة على هواها. علماً أنه من الممكن أن يُصار إلى توأمة بعض المدن الأسترالية الصغيرة ببعض البلدات الكبيرة في القضاء (كبخعون وسير مثلاً)، لتعميق التواصل بين أبناء الجاليات الاغترابية ببلدهم الأم وبالبلد الذي استضافهم.
على الصعيد الزراعي في قضاء المنية-الضنيّة عدد وفير من قطعان الماعز. إلاّ أن استغلال إنتاج هذه القطعان في مجال الأجبان المميزة لم يبدأ بعد. علماً أن السوق اللبناني والعربي كفيل بتصريف هذا النوع من الإنتاج لو جاء على مستوى صناعة الأجبان الفرنسية مثلاً.
تجدر الإشارة أيضاً، على الصعيد الاقتصادي، إلى أن نسبة الإناث المنتجات ضئيلة جداً في قضاء المنية الضنيّة، مقارنة مع الذكور. الأمر الذي يتطلّب تنمية لبعض المهن التي بإمكان الإناث ان يُبدعن فيها، دعماً للدخل الأسري العام.
انسجاماً مع التضخّم المدني الذي طالما شهده لبنان منذ مطلع هذا القرن، يستسهل أبناء القضاء استيراد صيغة السكن في شقة ضمن مبنى على الصيغة السابقة القائمة على المسكن المستقل. حيث باتت الشقة اليوم تحتل ثلاثة أرباع مساكن القضاء، في مقابل الربع فقط للبيت التقليدي. وعدم التنبّه لهذا الأمر سوف يجعل القضاء امتداداً للمدينة، حاجباً عنه كل صبغة سكنية ريفيّة. الأمر الذي سوف ينعكس سلبياً على الصعيدين الجمالي والسياحي. بحيث إن من مسؤوليات القطاعين العام والخاص في القضاء بات السهر على عدم تشويه الطابع الجمالي الأصيل للقضاء، بخاصة في منطقة الضنيّة الريفيّة والجبليّة.
من أبرز مشاكل القضاء أيضاً مشكلة الصرف الصحّي، حيث لا تزال وسيلة الصرف الصحّي الأولى في القضاء الجورة الصحيّة. فشبكة المجاري العامة حاجة ماسّة صحياً وبيئياً لأبناء القضاء.
على الصعيد التعليمي هناك حاجة لإعادة الثقة بمستوى المدرسة الرسمية، دعماً لميزانيات الأسر. حيث إن الإقبال على المدارس الخاصة يفوق نسبياً الإقبال على المدارس الرسمية، على الرغم من ضآلة عددها.
يعاني قضاء المنية-الضنيّة من ضعف الخدمات الاستشفائية فيه. فالأهلون يعتمدون على خدمات المستوصفات بشكلٍ أساسي، ومستشفى بخعون الحكومي ينتظر البدء بالعمل فيه.

لائحة مراجع كتيّبات الأقضية

١. الإحصاء الزراعي، البحث حول القرى، ورارة الزراعة ـ الفاو ١٩٩٧.

٢ إحصائيات المنطقة التربوية في محافظة النبطية، ورارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، ١٩٩٩.

٣. أطلس لبنان المناخي، المجلد الثاني، مصلحة الأرصاد الجوية اللبنانية ـ مديرية الطيران المدني ـ مرصد كسارة.

٤. إعرف لبنان، عفيف بطرس مرهج، مطابع الأرز، بيروت، ١٩٧٢.

٥. المسح اللبناني لصحة الأم والطفل ـ التقرير الرئيسي، وزارة الصحة العامة جامعة الدول العربية، المشروع العربي للنهوض بالطفولة ١٩٩٨

٦ مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الإجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٩٩٦.

٧. نظام المعلومات حول الإحصائيات الرراعية، وزارة الزراعة والفاو مجلة أعروتيكا ـ صادرة عن مجموعة شركات دبانة إخوان ١ و ١٩٩٩/٢

٨. التنظيم الإداري العام مرسوم إشتراعي رقم ١١٦، الجريدة الرسمية، وزارة الداخلية، التنظيم المدني ١٩٥٩/٦/١٢.

٩. توزع التلاميذ في لبنان وفقاً للقضاء والقطاع والمرحلة، المركز التربوي للبحوث والإنماء ـ ورارة التربية ١٩٩٩.

١٠. توزع المدارس حسب اللغة الأجنبية في المحافظات والأقصية، المركز التربوي للبحوث والإنماء ـ ورارة التربية ١٩٩٩.

١١. توزع الأشخاص المعوقين ـ حاملين بطاقة المعوق ـ وفق أماكن سكنهم ـ ورارة الشؤون الإجتماعية ١٩٩٩/٩/١٦.

١٢. توزع مناطق الغابات، قرار ١٠٤٩، الجريدة الرسمية، عدد ١٨٠٥٣.

١٣. جدول المعلومات عن السوبر ماركت، المكتب الفني لسياسة الأسعار ـ وزارة الاقتصاد الوطني والتجارة ١٩٩٩.

١٤. جدول المعلومات عن تعاونيات لبنان، المكتب الفني لسياسة الأسعار ـ وزارة الاقتصاد الوطني والتجارة ١٩٩٩.

١٤. جدول المعلومات عن تعاونيات لبنان، المكتب الفني لسياسة الأسعار. وزارة الاقتصاد الوطني والتجارة ١٩٩٩.
١٥. جدول بأبرز المنظمات الشبابية، المديرية العامة للشباب والرياضة، ١٩٩٧.
١٦. حغراهية لبنان، آل ١٠٤٥٢كلم٢، رشاد الموسوي، لبنان، ١٩٨٣.
١٧ الجمعيات الكشفية المرخصة والمعتمدة في لبنان، المديرية العامة للشباب والرياضة، دائرة الشباب والتربية الشعبية، قسم الكشفية ١٩٩٧.
١٨. حمعيات المرشدات المرخصة والمعتمدة في لبنان، المديرية العامة للشباب والرياضة، دائرة الشباب والتربية الشعبية، قسم النشاطات النسائية ١٩٩٧.
١٩. الحرف التقليدية اللبنانية، علي بزي، أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية ١٩٩٦.
٢٠. خارطة أحوال المعيشة في لبنان. دراسة تحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الإجتماعية و U.N.D.P ١٩٩٨.
٢١. خطط حبل عامل، محسن الأمين، بيروت. لبنان، الدار العالمية للطباعة، ١٩٨٣.
٢٢ دراسة حول الحرفيين والعمل في لبنان، وزارة الشؤون الإجتماعية ١٩٩٩.
٢٣. دليل التعليم المهني والتقني، المركز التربوي للبحوث والإنماء. وزارة التربية ١٩٩٧-١٩٩٨.
٢٤. الدليل الرياضي ٩٨، Sports Index حسن شرارة بإشراف المديرية العامة للشباب والرياضة. مكتب العلاقات العامة والإعلام١٩٩٨.
٢٥. دليل الجمعيات والتعاونيات وصناديق التعاضد، وزارة الإسكان والتعاونيات، المديرية العامة للتعاونيات، لبنان، ١٩٩٨.
٢٦. دليل الهاتف، وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ١٩٩٨.
٢٧. رزنامة مهرجانات ومعارض ١٩٩٩، مجلة كل الفصول الصادرة عن وزارة السياحة، ربيع ١٩٩٩.
٢٨. قانون الغابات، الجريدة الرسمية، عدد ١٧٢٤٩.
٢٩. لوائح بالمقالع والكسارات ومحافر الرمول، وحدة قوى الأمن الداخلي في الأقضية والمحافظات ١٩٩٩.
٣٠. المسح الصناعي، لبنان، ١٩٩٤.
٣١. المسح اللبناني لصحة الأم والطفل. التقرير الرئيسي، وزارة الصحة العامة جامعة الدول العربية، المشروع العربي للنهوض بالطفولة ١٩٩٨.

٣٢. مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الإجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٩٩٦.
٣٣. نظام المعلومات حول الإحصائيات الزراعية، وزارة الزراعة والفاو محلة أعلى. صادرة عن مجموعة شركات دبانة إخوان ١و٢/١٩٩٩.
٣٤. النقابات، وزارة العمل دائرة العلاقات المهنية ١٩٩٩.

35 .Aspect général de l'agriculture libanais, Gauthier & Baz-Ministère de l'Agriculture-Service Statistique-Tom I & Baz-Ministère de l'Agriculture-Service Statistique-Tom I&II, 1960.
36. Carte générale du Liban 1/200000, Ministère du Tourisme & Direction des Affaires Géographiques, 1996.
37. Guide to Restaurants, Night Clubs & Cafés, Ministry of Tourisme & The Association of Owners of Restaurants, cafés & Night Clubs 1995/1996.
38. Liban Réportoire Alphabétique des Noms Géographiques Français-Arabe, Direction des Affaires Géographiques 1970.
39. Précipitations/Température maximale & Minimale/Nombre de Jours avec Précipitations/Temperature maximale &Minimale/Nombre de Jours avec Précipitations, Direction Générale de l'Aviation Civil-Département de la Météologie-Service.
40. Programme de développement économique et social du sud-Liban, le haut comité du secours, République Libanaise, rapport réalisé par: l'institut d'aménagement et d'urbanisme de la région d'île-de-france, Paris. TEAM International, Beyrouth. Consulting& Research institute, Beyrouth. ECODIT, Washington. PRDU, Université de New York. février 1999.
41. Tableau des Lignes de l'OFTC, مصلحة النقل المشترك ١٤/٦/١٩٩٩.

تم إنتاج هذه الكتيِّبات بالتعاون بين مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان ومركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية وفروعه في المناطق في الجامعة اللبنانية، وبالتعاون مع موظفي مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في القضاء.

فريق عمل مشروع تحسين أحوال المعيشة	
المدير العام لوزارة الشؤون الاجتماعية المنسق الوطني للمشروع	السيدة نعمت كنعان
ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	رندة أبو الحسن
مدير المشروع	الأستاذ أديب نعمة
مستشار وزارة الشؤون الاجتماعية	د مروان الحوري
منسق الأعمال الميدانية والتدريب	د. مطهر الحركة
فريق عمل المشروع	سوسن المصري
	ناصر ياسين
	قاسم الصديق
فريق عمل معهد العلوم الاجتماعية	
عميد معهد العلوم	د محمد شيا
مدير مركز الأبحاث	د. نبيل سليمان
مركز الأبحاث	د أحمد البعلبكي
قضاء بيروت	د حسان حمدان
أقضية بعبدا، عاليه الشوف	د شريف شمس الدين
أقضية المتن الشمالي. جبيل. كسروان. البترون	د سمير حوري
أقضية طرابلس المنية ـ الضنية، زغرتا، عكار. بشري الكورة	د فريدريك معتوق
أقضية بنت جبيل. مرجعيون. حاصبيا	د. علي بزي
أقضية النبطية صيدا، صور، جزين	د شبيب دياب
أقضية زحلة، راشيا البقاع الغربي	د رفيق الكرك، د شبيب دياب
أقضية- بعلبك، الهرمل	د. علي الموسوي
طباعة	نجوى خليل
فريق مراجعة البيانات والمعلومات	
أقضية طرابلس، المنية ـ الضنية، زغرتا، عكار، بشري، الكورة	نبيلة الصاري
أقضية بعبدا، عاليه، الشوف	رانيا أبو الحسن
أقضية المتن الشمالي، جبيل، كسروان، البترون	مها دكروني
أقضية. بنت جبيل، مرجعيون، حاصبيا، النبطية، صيدا، صور، جزين	منال حسون
أقضية زحلة، راشيا، البقاع الغربي، بعلبك، الهرمل	توفيق أبو زيد

فريق عمل مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية الذي شارك في جمع المعلومات

القضاء	أسماء العاملين في مراكز الخدمات الإنمائية	مركز الخدمات
بعبدا	علي شداد، ليلى شمص جيزيل فرحات	برج البراجنة عين الرمانة
عاليه	ديانا القنطار	عاليه
الشوف	منى عبد الصمد	المختارة
المتن الشمالي	كارمن عساف الياس حنا	برج حمود بكميا
كسروان	نصال صادق، مي شمالي، ليلى كامل	غرير
جبيل	نويل روكز، إيفون غنام، نهى حرب	جبيل
البترون	كارول إسبر	البترون
طرابلس	إلهام حلوابي	باب التبانة
الكورة	جومانة الحوري	أميون/كفرحزير
بشري	سيدة الشقطي	بشري
زغرتا	لودي فنيانوس، نجيبة ساروفيم	زغرتا
المنية - الضنية	يسرى حامدي	سير الضنية
عكار	جهاد سمعان، أيوب إبراهيم سعاد خوري، رور معلوف أحمد خلف	حلبا القبيات وادي خالد
زحلة	كريستيان ريشا، وداد حليل	حوش الأمراء
بعلبك	أحمد الرفاعي، حسن شمص، ساميا الرفاعي	بعلبك
الهرمل	مهدي جعفر، هيام شمص	الهرمل
البقاع الغربي	نوال أبي شعيا، جميلة هدلا، هراع درويش	جب جنين
صيدا	محمد سعد د. حسين بديع فاطمة خليل	حارة صيدا النقابات الصرفند
صور	رنا جهمي يوسف حمادي	صور الشهابية
جزين	كلودين أسعد، رانيا حرب	جزين
النبطية	زاهر عندور أحلام حفال	النبطية كفرصير
بنت جبيل	سلمى فوار ندى بري	تبنين بنت جبيل
مرجعيون	روحيه نهرا فريد حمرا	الخيام مرجعيون

إن هذه الكتيّبات تتضمن المعلومات الإحصائية المجمعة من مصادر متنوعة منذ منتصف التسعينات حتى عام ٢٠٠٠. وقد استند الأساتذة في إعداد هذه الكتيّبات إلى نحو ٤٠ مرجعاً عاماً تغطي الفصول الأحد عشر، وإلى قاعدة البيانات الخاصة بمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٦، والتعداد الشامل للمباني والمؤسسات الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٦، باعتبارهما المصدرين الإحصائيين الوطنيين الأساسيين. وكان هناك بالتأكيد مصادر مكملة مركزية ومحلية جمعت من الوزارات والدوائر والمحافظات والقائمقاميات وذوي العلاقة الآخرين.

إن ثمار هذا العمل يتم وضعها منذ الآن بتصرف أصحاب القرار المتنوعين، من إدارات رسمية (كالبلديات والاتحادات البلدية، القائمقاميات، المحافظات، الوزارات والنواب والأحزاب السياسية) ومؤسسات أهلية والمؤسسات الدولية المعنية، وبتصرف أصحاب القدرات البشرية والمشروعات الاستثمارية في القطاع الخاص اللبناني والعربي والدولي، علّها تكون مادة مفيدة للتدخل التنموي المستقبلي.

مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان - وزارة الشؤون الاجتماعية
بدارو، هاتف وفاكس: ٠١/٣٨٨١٢٢
E-mail: poverty@cyberia.net.lb